

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ضميرا الشأن والفصل
دراسة ومقاربة لسانية

أ. د. فوزي حسن الشايب

قسم اللغة العربية - جامعة الشارقة

دولة الإمارات العربية المتحدة

مجلس النشر العلمي



ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٢٤٩ - الحولية ٢٧

١٤...هـ - ٢٠٠٦م (سبتمبر)

الرسالة ٢٤٩

ضميرا الشأن والفصل
دراسة ومقاربة لسانية

أ.د. فوزي حسن الشايب
قسم اللغة العربية - جامعة الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السابعة والعشرون - ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

المؤلف:

أ. د. فوزي حسن الشايب

١ – دكتوراه في النحو والصرف – جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢م.

٢ – أستاذ بقسم اللغة العربية، جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، الأردن، ١٩٩٩م.

٢ – أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠٠٤م

ثانياً – الأبحاث:

١ – ضمائر الغيبة، أصولها وتطورها، الرسالة ٤٦، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت،١٩٨٧م

٢ – التأكيد بالنون (ن) طبيعته وأصله وتطوره، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد ١٥، العدد٣.

٣ – المبني للمجهول ومظاهر التطور اللغوي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مجلد٨، العدد٣، ١٩٨٨م.

٤ – تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، الرسالة ٦٢، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، مجلد ١٥، ١٩٨٨م.

٥ – الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، مجلة جامعة الملك سعود، ١٩٩١م.

٦ – التوابع، مقاربة لسانية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مجلد١٢ العدد، ١٩٩٧م

٧ – التضارب بين المعيار والاستعمال في النحو العربي "ربّ" نموذجاً، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٧٤، ٢٠٠١م

٨ – الحركات، نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد٨٠، ٢٠٠٢م

المحتوى



الملخص

يعالج هذا البحث ما يعرف في الدراسة النحوية التقليدية بضميري الشأن والفصل، وقد بنى البحث دراسته لهذا الموضوع على محورين هما: محور الدراسة التاريخية النقدية الذي تناول وبشكل مستفيض مختلف آراء النحاة ومواقفهم بهذا الشأن مبيناً في الوقت نفسه أن كثيراً مما قيل بشأن هذين الضميرين قائم في معظمه على أحكام منطقية حيناً وانطباعية أحياناً أخرى، الأمر الذي جعلها مقطوعة الصلة بالواقع اللغوي؛ لا وجود لها إلا في أذهان النحويين فقط.

وقد قُدِّم هذا المحور ليكون منطلقاً إلى محور الدراسة الآخر ألا وهو محور المقاربة اللسانية الذي حاول البحث من خلاله استثمار معطيات الدرس اللساني الحديث، وتوظيفها عملياً في إطار قراءة جديدة للدرس النحوي التقليدي؛ لتقديم رؤية لسانية جديدة لهذين الضميرين تفيد أنهما ضميرا غيبة عاديان، ناشئان عن عملية تحويل قوامها إما التفكيك وإما المخالفة الصرفية.

وقد آثر البحث البدء بمعالجة موضوع ضمير الشأن نظراً إلى أنه يكون مصدراً دائماً في التركيب الذي يقع فيه، ثم ثنّى بمعالجة ضمير الفصل الذي لا يكون إلا حشواً، وأخيراً عرض البحث النتائج التي توصّل إليها.



المبحث الأول
ضمير الشأن

من الموضوعات النحوية التي نعتقد أن للمنطق والخيال العلمي دوراً كبيراً في استحداثها، وتحديد معالمها ما يعرف في الدرس النحوي بضميري الشأن والفصل اللذين قُدّما لنا على أنّهما نوعان متميزان من الضمائر، يختلفان عن غيرهما في وظيفتهما، وفي جملة من الخصائص تميزا بها، وإن كانا يلتقيان مع غيرهما في الشكل والهيئة، وسنبدأ حديثنا عن ضمير الشأن أولاً مراعاة لناحية تركيبية صرفة ألا وهي تصدره دائماً، ثم نثني بالحديث عن ضمير الفصل الذي لا يكون إلا حشواً. وسنقسم حديثنا على كل منهما إلى قسمين: قسم الدراسة التاريخية والنقدية، وقسم المقاربة اللسانية.

أ – الدراسة

لقد عني النحاة بضمير الشأن كثيراً، وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال التزام معظم المصنفات النحوية إفراد هذا النوع من الضمائر بفصل خاص مستقل، تناولته فيه من جميع الجوانب وبشكل مستفيض. وقد تباينت آراء النحاة بشأنه كثيراً، وفيما يأتي عرض لأهم النقاط التي تمحور حولها النقاش، وتباينت فيها الآراء.

١ – تسميته:

لقد اختلف في تسمية هذا الضمير؛ فهو إذا كان منكراً سمّي بضمير الشأن أو الأمر أو الحديث عند البصريين، والكسائي (١٨٩هـ) من الكوفيين، وإذا كان مؤنثاً سمّي عندهم بضمير القصة، قال أبو حيان (٧٤٥هـ): "وقال البصريون والكسائي: إذا ذكرت الهاء فهو كناية عن الأمر والشأن، وإذا أنثت فهي كناية عن القصة"[١]. وقد أنكر عليهم الفراء (٢٠٧هـ) ذلك، وألزمهم أن يجيزوا: إنها قام زيد[٢]. وهذا غير

معروف في كلام العرب، ومع ذلك فإن البصريين عدّوا تأنيث الضمير مقيساً باعتبار القصة وإن لم يسمع[٣].

أما الكوفيون الذين يعولون على السماع أكثر من القياس فقد نسب إليهم أنهم يسمونه بالضمير المجهول[٤]. نظراً إلى أنه لم يتقدمه شيء، فلا يدرى – عندهم – على ما يعود عليه[٥]. جاء في شرح الكافية: "وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدراً إلى أن يفسر"[٦]. ومعنى هذا الكلام أن الضمير في جملة مثل: "هو الأمير مقبل" كأنه راجع إلى شيء مسؤول عنه بسؤال مقدّر، فكأنه سمع شخص ما ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر عليه فسأل: ما الشأن؟ فقيل: هو الأمير مقبل. أي الشأن هذا[٧].

والصحيح أن التسمية بضمير الشأن والقصة من قبل البصريين ما هي إلا تقنية متأخرة من صنع البغداديين الذين كانت تغلب عليهم النزعة البصرية، آية ذلك أننا لا نجد أثراً لهذه المصطلحات عند رواد المدرسة البصرية الأوائل، ابتداء بسيبويه (١٨٠هـ)، وانتهاءً بالمبرد (٢٨٥هـ). والذي نجده عندهما من خلال مصنفاتهما هو مصطلح الأمر والحديث والخبر[٨]. وأكثر من ذلك فإن أحد المحسوبين على المدرسة البصرية وهو ابن السراج (٣١٦هـ)[٩]، نجده يستخدم المصطلح الكوفي؛ أي ضمير المجهول[١٠]. وأقدم مصدر وقفنا عليه يستخدم هذه المصطلحات هو كتاب "الجمل" للزجاجي (٣٣٧هـ) أحد رواد المدرسة البغدادية الأوائل[١١]، حيث نجده يستخدم مصطلح الأمر والشأن[١٢]، ثم جاء من بعده بغدادي آخر هو أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) فاستخدم مصطلح ضمير القصة إلى جانب مصطلح ضمير الأمر والحديث[١٣]، وقد ظهر المصطلحان معاً جنباً إلى جنب؛ أي كل من ضمير الشأن والقصة لدى ابن جني (٣٩٢هـ)[١٤].

وأما بالنسبة إلى الكوفيين فإن تسميتهم لهذا الضمير بالمجهول هي بدورها اصطلاح كوفي متأخر، وقد استخدم للمرة الأولى من قبل ثعلب (٢٩١هـ)[١٥]، أما الكوفيون السابقون فكانوا لا يفرقون بين ضميري الشأن والفصل، ويعدونهما شيئاً

واحداً يسمونه العماد[16]. وقد نصّ أبو علي الفارسي على أن التسمية بضمير المجهول من عمل البغداديين[17]، وأنهم إنما سمّوه بذلك؛ لأنه أُضمر قبل أن يذكر، وإنما يعرف الضمير إذا تقدمه ذكر. فلما لم يتقدم هذا الضمير مظهر كان مجهولاً إلى أن يبين بالتفسير[18].

وقد انحاز معظم النحاة إلى رأي البصريين في هذه المسألة، ومن ثم عدوا تسميتهم لهذا الضمير بضمير الشأن والقصة أولى من تسمية الكوفيين؛ لانطلاق البصريين في تسميتهم من اعتبارات المعنى، في حين انطلق الكوفيون في تسميتهم من اعتبار لازم الشيء لا من الشيء نفسه، ألا وهو كونه عائداً على غير المذكور أولاً، وإنما يفسره ما بعده[19]، ولما كان معنى الشيء جزءاً لا يتجزأ من الشيء نفسه كانت التسمية باعتبار معنى الشيء أولى من التسمية بلازمه.

ومما تجدر الإشارة إليه أن البصريين لا ينكرون كون ضمير الشأن مجهولاً، كما أن الكوفيين في المقابل لا ينكرون كونه مفسَّراً بالجملة بعده[20]. وعليه، فإن الخلاف بينهما هو إلى حد بعيد اختلاف شكلي محض، مجرد اختلاف اصطلاحي، وليس اختلافاً جوهرياً.

٢ – خصائصه:

لقد افترض البصريون على نحو غير مقنع أن هذا النوع من الضمائر، نوع خاص يقصد به الشأن أو القصة، ثم بنوا على هذه المقدمة غير المسلم لهم بها جملة من الأحكام نجملها في الآتي:

أ – أن هذا الضمير لا يعود على شيء مذكور، متقدم ولا متأخر، وإنما يعود على ما في الذهن من شأن أو قصة والذي يجسد مضمون الجملة بعده، قال ابن الحاجب (٦٤٦هـ): "إنما جاز الإضمار في الشأن والقصة، ولم يتقدم ذكره؛ لأنه ضمير لنسبة حاصلة من الجزأين المسمين كلاماً، وذلك معهود لكل عاقل، فكأنه إنما أضمره لتقدم أمر يدل عليه وهو ذلك العهد السابق"[21]. وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١١٥٨هـ) قوله: "ومن أنواع الضمير

ضمير الشأن والقصة، وهو ضمير غائب يتقدم الجملة ويعود إلى ما في الذهن من شأن أو قصة. فإن اعتبر مرجعه مذكراً سمي ضمير الشأن، وإن اعتبر مؤنثاً سمي ضمير القصة رعاية للمطابقة"[٢٢].

ب - وجوب إفراده: لما كان هذا الضمير عائداً على ما في الذهن من شأن أو قصة، فهو مفسَّر بمضمون الجملة بعده، ومضمون الجملة شيء مفرد[٢٣] نظراً إلى أنه عبارة عن نسبة الحكم إلى المحكوم عليه، ولهذا لزم إفراده مراعاة للمطابقة في العدد وامتنعت تثنيته وجمعه.

وهذا الضمير المفرد إما مذكر وهو الأغلب[٢٤]، وإما مؤنث. ويختار تأنيثه لرجوعه إلى المؤنث أي القصة، إذا كان في الجملة المفسِّرة مؤنث، وذلك قصداً للتشاكل والمطابقة فقط، وليس لأجل ذلك المؤنث[٢٥]. فوجود المؤنث مرجح للتأنيث، وليس موجباً له. قال ابن مالك (٦٧٢هـ): "وإن صدّرت الجملة المفسّرة لهذا الضمير بمؤنث، أو بفعل ذي علامة تأنيث، أو بمذكر شبه مؤنث رجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن، ولأن القصة والشأن معناهما واحد، وفي التأنيث مشاكلة لما بعد فكان أولى"[٢٦].

ويشترط في هذا المؤنث الذي يختار لأجله تأنيث الضمير ألا يكون فضلة، ولا شبيهاً بها. وعليه، فلا يكون التأنيث مختاراً - عندهم - في مثل: إنها بُنيت غرفة، ولا في مثل: إنها كان القرآن معجزة. ففي هذه وأمثالها لا يكون التأنيث مختاراً؛ لأن الضمير - على حد قولهم - مقصود مهم فلا تراعى مطابقته للفضلات[٢٧].

وإذا لم يكن تأنيث هذا الضمير راجعاً إلى وجود مؤنث في الجملة فإنه يجوز فيه والحالة هذه - عند البصريين - التذكير والتأنيث بحسب التأويل، فإن أول بالشأن ذكّر، وإن أول بالقصة أنّث، كما هو الشأن مع جمع التكسير تماماً؛ إن أول بالجمع ذكّر الفعل معه، وإن أول بالجماعة أنّث، وعلى هذا يجوز على رأي البصريين أن نقول: هو زيد قائم، وهو هند قائمة، وهي هند قائمة، وهي زيد قائم، ولكن الأحسن عندهم التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث.

أما الكوفيون فقد نسب إليهم السيوطي (٩١١هـ) القول بوجوب التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث[٢٨]. وهذا على إطلاقه غير صحيح، فالفراء مثلاً قد لجأ إلى التفصيل؛ فالضمير يجب فيه التذكير عنده إذا جاء بعده مذكر، غير أنه يجوز فيه الأمران: التذكير والتأنيث إذا جاء بعده مؤنث[٢٩]، نحو: إنه قامت هند، وإنها قامت هند، جاء في معاني القرآن: "تقول في الكلام: إنه جاريتك فارهة، وإنها جاريتك فارهة، والهاء في الوجهين عماد"[٣٠]. وبالنسبة إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[٣١]، قال الفراء: "الهاء هاء عماد توفي بها إنَّ. يجوز مكانها إنَّه، وكذلك هي قراءة عبد الله: "فإنه لا تعمى الأبصار"[٣٢]. ويؤيد هذا الذي ذهب إليه الفراء ما حكاه سيبويه عن العرب "إنه أمة الله ذاهبة"[٣٣]، وإنه ذاهبة أمتك"[٣٤]. وقال ثعلب في مجالسه: "إذا جاء بعد المجهول مؤنث ذُكِّر وأُنِّث: إنه قام هند، وإنه قامت هند، لأنّ الفعل يؤنث ويذكر"[٣٥].

وقد أخذ ابن مالك بوجهة نظر الكوفيين، فذهب إلى أن الضمير لا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَـٰخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٣٦]، أو وليه مذكر شبيه بالمؤنث نحو قولنا: إنها قمر جاريتك، أو وليه فعل بعلامة تأنيث مسند إلى مؤنث كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[٣٧]. وعليه، ففي سياقات كهذه يكون التأنيث أحسن من التذكير عنده؛ لأن مع التأنيث مشاكلة تحسّن اللفظ مع كون المعنى لا يختلف، وذلك لأن الشأن والقصة بمعنى واحد، فالمختار هاهنا التأنيث، والتذكير جائز، غير أنه مرجوح، ومن هذا الباب أيضاً قول أبي طالب:

وإن لا يكن لحم غريض فإنه ... تكبّ على أفواههن الغرائر[٣٨]

وقول مالك بن أسماء بن خارجة:

نخلت له نفسي النصيحة إنه ... عند الشدائد تذهب الأحقاد[٣٩]

ومنه أيضاً قول المخبّل السعدي:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب[٤٠]

ومن هذا القبيل أيضاً قراءة ابن مسعود (٣٢هـ): ﴿فَإِنَّه لا تَعْمَى

﴿الأَبْصَارُ﴾[41]. بتنكير الضمير[42]، قال أبو حيان: "ويجوز في الكلام التذكير، وقرأ به عبد الله "فإنه لا تعمى"[43]. وما عدا ذلك فإن حكم الضمير فيه التذكير[44].

جـ – نظراً إلى أن هذا الضمير يعود على ما في الذهن من شأن أو قصة وجب فيه أن يكون ضمير غيبة دائماً وأبداً كالمعود إليه تماماً[45]. وهذا يعني بداهة عدم احتياجه – عندهم – إلى اسم ظاهر يعود إليه، خلافاً لما عليه الأمر مع ضمائر الغيبة العائية الأخرى.

د – وجوب تصديره، يعني يجب تقديمه على الجملة التي تشكل خبره، ومفسره في آن واحد، ذلك أنه لو تأخر لعاد على ما تقدّم، فلم يحتج من ثَمَّ إلى تفسير. قال ابن جني: "وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده، ولو تقدّم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير، ولما سماه الكوفيون المجهول"[46].

وإنما وجب تقديمه لغرض الإبقاء على الإبهام والإجمال المقصود منه؛ نظراً إلى أنه موضوع في الأصل لتعظيم الشأن أو القصة المذكورة بعده، ذلك أن الشيء إذا ذكر مبهماً أو مجملاً ثم فسّر أو فصّل كان أعظم تأثيراً في النفس من مجيئه مفسراً واضحاً من أول الأمر[47]، قال التهانوي بهذا الخصوص: "إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس، ثم يفسرها فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسراً"[48].

وعليه، فإن وضع المضمر موضع المظهر هاهنا يفيد تمكين ما بعده، ومن هاهنا قالوا: إنَّ الشيء إذا أضمر ثم فسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار"[49]؛ ولهذا لم يأتوا بالشأن أو القصة؛ الاسمين المظهرين موضع المضمر لأن المضمر أشد إبهاماً من المظهر.

وتقدّم الضمير هاهنا تقدّم مطلق، وعليه، فلا يجوز أن يتقدم جزء من خبره عليه، ومن هنا فقد غَلَّط ابنُ هشام (٧٦١هـ) ابنَ السيرافي (٣٨٥هـ) الذي جوّز ذلك في قول الفرزدق (١١٠هـ).

أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هجا   تميماً بجوّ الشام أم متساكر

حيث ذهب إلى أن في "كان" ضمير شأن، وأن ابن المراغة وسكران جملة اسمية؛ مبتدأ وخبر، مفسرة لهذا الضمير[٥٠]، وقد تابعه على ذلك ابن البانش (٥٢٨هـ)[٥١].

أما أبو علي الفارسي فخرّج البيت على أساس تقدير فعل محذوف تُفَسّره "كان" الموجودة، وتدل عليه[٥٢]، فيكون "سكران" بذلك مرفوعاً به، أما ابن هشام فخرّجه على أساس زيادة "كان"[٥٣].

هـ - يجب أن تكون الجملة المفسرة لهذا الضمير، والواقعة خبراً له في نفس الوقت خبرية لا إنشائية، ولا طلبية[٥٤]، وأن يكون مصرّحاً بجزئيها كذلك[٥٥]. وإنما كان ذلك كذلك لأن الضمير إنما جيء به لتأكيد هذه الجملة وتفخيم شأن مدلولها، والحذف لأي من جزئيها مناف لذلك[٥٦].

وقد خالف في هذا الشرط الأخير الكوفيون والأخفش فأجازوا تفسير الضمير بمفرد، لا جملة، نحو: ظننته قائماً زيد، على أن الهاء ضمير شأن، و"قائماً" تفسير له. وقد ردّ البصريون ذلك[٥٧]، وأنكروه لأنه لم يسمع عن العرب، فليس للكوفيين أي شاهد يشهد بذلك. وعلى افتراض وروده فإنه يخرج على عدّ "زيد" مبتدأ مؤخراً والجملة قبله خبراً مقدماً.

وأجاز الفراء من بينهم أن يفسر الضمير بمفرد في تأويل جملة نحو: "كان قائماً زيد" على عدّ "كان" شأنية، وقائماً خبراً لكان والمفسر للضمير في آن معاً، "وزيد" فاعل لاسم الفاعل[٥٨]. وهذا مرفوض عند البصريين كسابقه، وللسبب ذاته، ولو ورد مثله عن العرب لكان تخريجه - عندهم - كتخريج سابقه تماماً. ولكن السيرافي (٣٦٨هـ) يرى أن هناك وجهاً من القياس لما ذهب إليه الفراء، نظراً إلى أن الصفة مع فاعلها في مثل: "ما غائب الطالبان" جملة؛ لأنها مبتدأ مستغن عن الخبر، فيكون ضمير الشأن مفسراً بجملة[٥٩].

ومن صور تفسير الضمير بمفرد في حكم الجملة تفسيره بالمصدر المؤوّل، فقد ذكر ابن مالك أن ضمير الشأن قد فسر بأن وصلتها في قول عمر بن الخطاب رضي

الله عنه: "والله ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها فعقرت حتى ما تقلني رجلاي"[٦٠]، وقد جعل منه – على أحد الوجهين – الحديث: "لعله أن يخفّف عنهما"[٦١]، ومن هذا القبيل قول أبي صخر الهذلي:

فما هو إلا أن أراها بخلوة فأبهت لا عرف لدي ولا نكر[٦٢]

وقد جاز – عندهم – قيام المصدر المؤول مفسراً للضمير بدلاً من الجملة؛ لأنه في حكم الجملة، نظراً إلى اشتمال "أن" وصلتها على مسند إليه ومسند، ولذلك فقد سدّت مع صلتها مسد المفعولين في باب "ظن"[٦٣].

وقد أجاز الكوفيون حذف أحد ركني الجملة المفسرة، فأجازوا من ثم: إنه ضرب، وإنه قام[٦٤]، بحذف الفاعل على ما هو معروف من مذهب الكسائي من جواز حذف الفاعل[٦٥]، وبحذف الفاعل يصبح المفسر مفرداً، هو المسند فقط.

ويتعين في الجملة المفسرة أن تكون اسمية فقط في حال عدم دخول النواسخ على هذا الضمير، أما إذا دخلت عليه فيجوز فيها الأمران، الاسمية والفعلية[٦٦]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٦٧] وكقولنا: ما هو قائم زيد.

و – وهذه الجملة المفسرة، والواقعة خبراً أيضاً للضمير لا تحتاج إلى رابط لفظي يربطها بالضمير المبتدأ نظراً إلى أنها نفس المبتدأ في المعنى، ومعنى هذا أن الربط متحقق على المستوى المعنوي، وهذا الرابط المعنوي أغنى عن وجود الرابط اللفظي، وعليه، فليس ثمة ضمير عائد من الجملة على الضمير، ذلك لأنهم قدروا من معنى الجملة اسماً هو الشأن أو القصة، وجعلوا ذلك الضمير مفسراً به.

ومن المعروف أن الشأن أو القصة أمر مبهم لا يتعين إلا لخصوصية يعتبر هو فيها، ويتحد هو مع مضمونها في التحقيق، ومن ثم لم يكن هناك حاجة لوجود ضمير في تلك الجملة يعود إلى المبتدأ[٦٨].

ز – ينبغي للجملة المفسرة لهذا الضمير، والواقعة خبراً عنه أن يكون مضمونها شيئاً عظيماً، يعتنى به، له أهميته وخطورته، نظراً إلى أن هذا الضمير لا يستعمل إلا في أمر يراد منه التعظيم والتفخيم، أي تعظيم الشأن أو القصة

المذكورة، ومن ثم فقد أفتوا بأنه لا يجوز أن يقال: هو الذباب يطير(٦٩)، قال صاحب الكليات بهذا الخصوص: "وإنما سمي ضمير الشأن؛ لأنه لا يدخل إلا على جملة عظيمة الشأن نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ فإن أحديّته جليلة عظيمة "(٧٠).

وواضح تماماً أن النحويين قد انطلقوا هاهنا من التفخيم الذي يفيده الإضمار قبل الذكر إلى تفخيم مضمون الجملة، وبعبارة أخرى مدّوا بساط التفخيم من اعتبارات أسلوبية وتركيبية يفرضها الإضمار قبل الذكر، إلى اعتبارات منطقية وانطباعية لا يسندها الواقع اللغوي؛ فلغوياً لا نجد هذا الحكم يصدق ويطرد في هذا النوع من التراكيب، بل على العكس نجد أن ما ورد عن العرب يردّه، بل ينقضه، فأي تفخيم في مضمون ما حكي عنهم من قولهم: "إنه أمة الله ذاهبة "(٧١)؟ وقولهم: "إنه ذاهبة أمتك"(٧٢)؟ وأي تفخيم في مضمون الجملة التي يمثّلون بها لهذا النوع من الضمائر، وهي "هو زيد منطلق"(٧٣)؟ وما هو زيد قائم(٧٤)؟

وأي تفخيم في قولهم في المثل: "هو يلطم عين مهران"(٧٥)؟ الذي يضرب للرّجل يكذب في حديثه. وقولهم: "هو يبعث الكلاب عن مرابضها"(٧٦) الذي يضرب للرجل يخرج بالليل يسأل الناس من حرصه؟ بل أين هي هذه الفخامة المزعومة في مضمون ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾(٧٧) أيّ فخامة هذه التي تكمن في عدم فلاح الظالمين؟ من جانبنا لا نجد في مضمون هذه الجمل أيّ فخامة تذكر.

وهذا يصدق أيضاً على الآية الأولى من سورة الإخلاص؛ ذلك أن جلالة الأحدية وعظمتها التي نستشعرها في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ ما هي إلا حقيقة دينية شرعية وليست حقيقة لغوية، فلا يقرّ بها إلّا المسلم، آية ذلك أن مشركي العرب قديماً لم يستشعروا شيئا من ذلك البتة، بل أنكروا الأحدية، وجعلوها مادة للتندر والتفكه، ويتضح ذلك بجلاء مما جاء في القرآن الكريم على لسانهم ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ (سورة ص آية ٥). ثم إن العربي الذي يدين بغير الإسلام هذه الأيام، كالعربي المسيحي الذي يؤمن بالثالوث المقدّس مثلاً أو الملحد الذي لا يدين بشيء لا يشعر أيّ منهما بأي شيء من هذه الجلالة والعظمة

نظراً إلى أنها مسألة دينية خالصة، ولا علاقة لها باللغة من قريب أو بعيد. وعليه، فالقول بأن ضمير الشأن لا يدخل إلا على جملة عظيمة الشأن اعتماداً على الآية الأولى من سورة الإخلاص قول مردود ومرفوض جملة وتفصيلا؛ لأن فيه إقحاماً للاعتبارات الدينية في المسائل اللغوية.

إن الفخامة أو القوة في المعنى في هذه التراكيب لا علاقة لها بمضمون الجملة من قريب أو بعيد، وإنما يرجع ذلك إلى ناحية أسلوبية تركيبية صرفة، ألا وهي الإبهام والإجمال ثم البيان والتفصيل.

ح – إن ضمير الشأن والقصة ضمير حريد؛ لا يتبع بأي تابع، فلا يؤكد ولا يبدل منه، ولا يعطف عليه، لأنه موضوع في اللغة لغرض الإبهام والتعميم، والاتباع يكون عادة للبيان والإيضاح، فهو يتناقض والوظيفة التي وضع لها هذا الضمير، قال سيبويه: "والمضمر المقدم قبل ما يفسره لا يوصف، لأنه إنما ينبغي لهم أن يبينوا ما هو"(٧٨).

ط – وإلى جانب كونه لا يتبع بأي تابع، فإنه من حيث العوامل لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه(٧٩)، وعليه، فهو إما ضمير منفصل، وإما متصل، وإذا كان منفصلاً وجب رفعه على الابتداء، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(٨٠)، أو اسما لـ"ما" كقوله:

وما هو من يأسو الكلوم ويتقي   به نائبات الدهر كالدائم البخل(٨١)

أما كونه ضمير غيبة فأمره واضح، وأما رفعه على الابتداء فبسبب عدم وجود العوامل اللفظية، ومتى عدمت هذه العوامل وجب الرفع على الابتداء، إلا إذا دخلت عليه "ما" العاملة عمل ليس، وقد منع بعضهم وقوعه اسماً لها(٨٢).

وقد منع كل من الأخفش والفراء فيه الانفصال البتة، فلا يكون هذا الضمير عندهما إلا معمولاً لناسخ: "كان" أو إحدى أخواتها(٨٣)، أو "ظنَّ" أو إحدى أخواتها، أو "إنَّ" أو إحدى أخواتها. قال الفراء بهذا الخصوص: "ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله "إنَّ" أو بعض أخواتها، أو "كان" أو الظنّ(٨٤)". وجاء في مجالس ثعلب: "وقال الكسائي وسيبويه: "هو" من "قل هو الله أحد" عماد.

فقال الفراء: "هذا خطأ؛ من قبل أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال، ويكون وقاية للفعل، مثل: إنه قام زيد. ثم يستعمل بعد فيتقدم ويتأخر، والأصل في هذا: إنَّما قام زيد، فالعماد كَ "ما" وكل موضع فعل هذا جاء يقي الفعل، وليس مع "قل هو الله أحد" شيء يقيه[85]".

ويكون هذا الضمير متصلاً في كل موضع يتوافر فيه عامل قابل لوصله به، وهذا العامل إما ناصب، وإما رافع، فإن كان ناصباً وجب كونه متصلاً بارزاً؛ لأن ضمائر النصب لا تستتر.

وإن كان العامل رافعاً يمكن وصل الضمير به، وجب كونه متصلاً مستتراً؛ نظراً إلى أنه ضمير مفرد مرفوع، فلا يجوز إظهاره؛ لأن المستتر لا يظهر أبداً، ومن ثم وجب استتاره قياساً على سائر الضمائر، وذلك في بابي "كان" و"كاد" ومنه قراءة حمزة (١٥٦هـ) وحفص (١٨٠هـ) وأبي بكر شعبة بن عياش (١٩٣هـ) عن عاصم (١٢٧هـ). "**من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم**"[86] بالياء لا التاء. ومن هذا الباب على أحد الوجهين – قولهم: "ليس الطيب إلا المسك" في لغة بني تميم[87]، وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "ليس هذا أريد"[88] وقول ابن عمر رضي الله عنهما "..ليس ينادى عليها"[89].

ومنه قول العجير السلولي:

إذا متُّ كان الناس صنفان: شامت وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع[90]

ومنه أيضاً ما حكاه سيبويه عنهم: "كان أنت خير منه"[91]، ومنه ما جاء في قول السائب بن يزيد رضي الله عنه: "كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مُدٌّ وثلث"[92] ومنه أيضاً ما حكاه سيبويه عن بعض العرب: "ليس خلق الله مثله" قال بهذا الشأن: "فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنه"[93]. وقال هشام أخو ذي الرُّمَّة:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول[94]

وواضح تماماً أن ما جاز في "كان" و"كاد" وبابهما لا يجوز في "ما" الحجازية؛ نظراً إلى أنها حرف، فلا يكون معها إضمار، لأن الحرف لا يستتر فيه شيء[٩٥].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفراء قد منع استتاره في باب "كان" ومنعه بعضهم في باب "كاد"[٩٦] ولكن السماع قد ورد بذلك، على حسب ما قدمنا.

ويبرز هذا الضمير منصوباً في بابي: إنَّ وظنَّ. قال أبو حيان: "وهو مسموع في إنّ وأنَّ ويحتاج في دخوله في أخواتها إلى سماع"[٩٧]. وقد قدمنا أن ابن مالك قد جوز في الهاء في قوله صلى الله عليه وسلم: "لعله أن يخفف عنهما" أن تكون ضمير شأن[٩٨].

وأما مجيئه متصلاً في باب "إن" فيمثله قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾[٩٩]. وقوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾[١٠٠]. وأما مجيئه في باب "ظنّ" فيمثله قول الشاعر:

علمته الحقّ لا يخفى على أحد   فكن محقاً تنل ما شئت من ظفر[١٠١]

ويضعف عندهم حذف الضمير المنصوب، لعدم وجود دليل عليه من جهة، ولأن الخبر جملة مستقلة ليس فيها رابط لفظي من الجهة الأخرى. ثم إن كلاً من المبتدأ والخبر لا يحذف إلا مع وجود القرينة الدالة عليه. ولكن مع كل هذه المحاذير فقد ورد عنهم حذف الضمير المنصوب، وقد وُجِّه ذلك – مع ضعفه عندهم – لصيرورته بالنصب في صورة الفضلات وكون الكلام دالاً عليه[١٠٢]، فمن ذلك ما ذكره سيبويه في الكتاب، من قول ابن صريم اليشكري:

ويوماً توافينا بوجه مقسّم   كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَلم[١٠٣]

وقول الآخر:

ووجه مشرق النحر   كأنْ ثدياه حقّان[١٠٤]

والدليل القوي على الإضمار هاهنا هو رفع ما بعد "كأن". ومن هذا القبيل أيضاً، قول الأخطل:

إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً   يلق فيها جآذرا وظباءَ[١٠٥]

وقول الأعشى الكبير:

إن من لام في بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب[106]

والدليل هاهنا هو أن النواسخ لا تدخل على أسماء الشرط.

هذا، وقد ورد قدر صالح من الشواهد النثرية على ذلك، فمنه قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[107]، وفي الحديث: "إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"[108]، ومنه في الحديث أيضاً "وإنّ بين عينيه مكتوب كافر"[109]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "وإن لنفسك حقٌّ"[110]، وقول أحدهم للنبي صلى الله عليه وسلم: "لعلّ نزعها عرق"[111] أي لعلها. ومنه ما رواه الخليل (١٧٥ هـ) عن بعض العرب وحكاه سيبويه عنه في الكتاب من قولهم: "إنّ بك زيد مأخوذ"[112]، على معنى إنه بك زيد مأخوذ.

٣ – طبيعته:

إن الذي عليه الغالبية العظمى للنحاة هو أن ما يسمى بضمير الشأن أو القصة اسم مثل غيره من الضمائر، وأنه من ثم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل. وفي مقابل الأكثرية الغالبة ذهبت قلّة قليلة من النحاة إلى أنه حرف، ويقف في مقدمة هؤلاء ابن الطراوة (٥٢٨هـ) أستاذ السُّهيلي (٥٨١ هـ)، فهو عنده حرف يقوم بنفس الوظيفة التي تقوم بها "ما" تماماً، وعليه فإذا دخل على "إنّ" كفها عن العمل كما تَكُفّها "ما"[113].

وقد تأثر بعض لغويي هذه الأيام برأي ابن الطراوة فذهب بدوره إلى أنّ هذا الضمير مجرد إشارة أو تنبيه إلى المبتدأ المتأخّر، ومن ثم فإن تسميته بضمير الشأن أو القصة فيها إفساد لتركيب الجملة العربية، وإخلال بالمعنى المراد، قال محمد عبد الله جبر بهذا الخصوص: "ولست أقبل ما نقله السيوطي من أنه لا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، وإني أرتضي ما ذهب إليه ابن الطراوة ومال أبو حيان إلى موافقته من أنه حرف إذا دخل على "إنّ" كفها عن العمل كما تكفها "ما"[114].

وفي الحقيقة إن ما ذهب إليه ابن الطراوة قديماً، وما ذهب إليه بعض اللغويين حالياً تأثراً به، مبني في الواقع على رأي للفرّاء، فقد نسب إليه ثعلب القول بأن الضمير في مثل: إنه قام زيد" يقوم بالوظيفة نفسها التي تؤديها "ما" في مثل "إنما قام زيد"[115] وهذا شبيه بما ذهب إليه أبو الهيثم الرازي (٢٧٦هـ) بشأن الضمير في "ربّه" من أنه يبطل عمل "ربّ" فلا يخفض بها ما بعد الهاء[116].

ولا شك في أن الذين نادوا بحرفية هذا الضمير قد أبعدوا كثيراً في هذا الذي ادعوه؛ لأن اسمية الهاء هاهنا ظاهرة لا سبيل إلى إنكارها نظراً إلى أن الهاء تُحيل إلى شيء محدّد، والإحالة عملية ربط، وهذه وظيفة ضمير الغيبة. وعليه فالصحيح أنه اسم كما تقول الغالبية العظمى من النحاة.

وقد ذهب برجشترا سر (١٩٣٢م) إلى أن هذا الضمير في جملة مثل: "إنه قام زيد" ليس كافّاً لـ "إنّ" عن العمل، وإنما هو تكتيك لغوي يلجأ إليه لتحويل الجملة الفعلية إلى جملة اسمية، وهي مزيّة اختصت بها العربية دون أخواتها، قال بهذا الخصوص: "وفائدة هذا التركيب أنه يمكّن الناطق من إدخال "إنّ" و"أنّ" على الجمل الفعلية نحو: لا يفلح الظالمون". فهذا مما يشهد بمزيّة العربية شهادة مبينة. فغيرها من اللغات السامية قد يقدّم أمثال "إنّ" على الجمل الفعلية، وإن كان موضعها الأصلي أول الجمل الاسمية فقط. وهي مع ذلك اخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعلية اسمية، بغير تغيير تركيبها لكي يمكن إلحاق "إنّ" وأخواتها بالجمل الفعلية بواسطة، لا مباشرة"[117].

ب – المقاربة اللسانية

بعد هذا العرض المفصّل لآراء القدماء ومواقفهم بشأن ما يعرف في الاصطلاح بضمير الشأن أو القصة، نقول إن هذا الضمير هو ضمير غيبة عادي، ولا علاقة له بالشأن ولا القصة من قريب أو بعيد، إنه مجرد ضمير غيبة يعود على اسم لاحق، يتم توليده – من وجهة نظرنا – بناء على عملية تحويل قوامها:

١ – إمّا عملية تفكيك Dislocation إلى اليسار، حيث يتم نقل مكون ما من مكانه تاركاً خلفه أثراً ضميرياً يشير إلى موقعه الأصلي.

٢ – وإمّا مجرد عملية مخالفة صرفية قوامها التحويل إلى ضمير.

وبالنسبة إلى العملية الأولى فإن التفكيك يكون بحسب حركة العنصر المفكك؛ إما إلى اليمين فينشأ عن هذا الطريق ما يعرف بأسلوب الاشتغال وغيره، ففي جملة مثل: "أكرمت زيداً" بتفكيك المكون" زيد" إلى اليمين نحصل إما على: زيداً أكرمته، وإما على: زيدٌ أكرمته. وبالتفكيك إلى اليسار نحصل على: أكرمته زيداً أو أكرمته زيدٌ. وعن طريق عملية التفكيك هذه نحصل على ما يعرف بضمير الشأن، فلو أخذنا على سبيل المثال تركيب الجمل في الآيات الكريمة الآتية:

١ – ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

٢ – ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

٣ – ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

وحلّلناها لوجدنا أنها في الأصل جمل بسيطة، هي في الأولى: "قل الله أحد"، وفي الثانية: "إن الأبصار لا تعمى" وفي الثالثة: إن الظالمين لا يفلحون. فما التحويلات التي حصلت عليها حتى آل أمرها إلى ما هي عليه الآن؟

أما بالنسبة لأصل الجملة الأولى وهو "قل الله أحد" فقد حصل – على حسب ما بيّنا آنفاً – تفكيك إلى اليسار للركن الأول في الجملة الاسمية: "الله أحد" تاركاً خلفه ضميراً، ولما كان العامل في المبتدأ معنوياً لا لفظياً فإن الضمير أخذ صورة المنفصل بشكل آلي، وتحولت الجملة بذلك من جملة بسيطة إلى جملة مركبة، أو جملة كبرى، من: الله أحد إلى: هو الله أحد. والمهم هنا هو أن الضمير "هو" عائد على لفظ الجلالة بعده، وليس راجعاً إلى الأمر أو الشأن المفهوم من مضمون الجملة كما زعموا، فهذا ادعاء ليس هناك من الأدلة ما يزكيه فضلاً عن أن يقطع به، ذلك أن المقام يقطع قطعاً بأن المقصود بالضمير "هو" هاهنا إنما هو لفظ الجلالة بعده، فعن أبي بن كعب أن المشركين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: انسب لنا

ربك[118]، فنزل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. فالسؤال إذاً عن ذات الله سبحانه، وليس عن الأمر أو الشأن. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: "أن اليهود قالوا: يا محمد: صف لنا ربك وانسبه. فنزلت، وعن أبي العالية، قال قادة الأحزاب: انسب لنا ربك. فنزلت"[119].

وبناء على مراعاة المقام؛ أي سبب النزول ذهب بعض المحققين إلى أن الضمير في هذه الآية الكريمة كناية عن اسم الله سبحانه؛ لأن المعنى: الذي سألتم تبيين نسبته هو الله[120]. قال أبو حيان: "فإن صح هذا السبب كان "هو" ضميراً عائداً على الرب، أي قل هو الله، أي ربي الله"[121].

وأما الآية الأخرى، وهي قوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فالأصل فيها كما قلنا هو: "إن الأبصار لا تعمى"، ثم حصل تفكيك لاسم "إنّ" إلى اليسار بنقله إلى ما بعد جملة الخبر، تاركاً أثراً ضميرياً خلفه؛ فكان أن أصبحت الجملة: إنها لا تعمى الأبصار. فالهاء هي ضمير الأبصار، ولا علاقة لها بشيء اسمه القصة أو مضمون الجملة كما زعموا. وقد تنبه إلى ذلك بعض القدماء أنفسهم، فالهاء كما يرى الأخفش (٢١٥ هـ) عائدة على الأبصار[122]، ولم يجعلها من باب الإضمار على شريطة التفسير كما يرى جمهور النحاة. ومثل الهاء في هذه الآية الهاء أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[123]. فالهاء هاهنا تعود على عبد الله، والجملة في الأصل: وأنّ عبد الله لما قام، ثم حصل ما حصل من تفكيك على ما بيّنا.

وقد يشكل الأمر بعض الشيء للوهلة الأولى بالنسبة إلى الآية الثالثة، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ حيث نجد الضمير مفرداً والمرجع جمعاً، غير أن هذا لا ينقض ما قلناه آنفاً، فالتدقيق والتأمل الكافي يجعلان هذه الآية تنتظم في سلك واحد مع الآيتين السابقتين، إذ الأصل فيها هو: "إن الظالمين لا يفلحون".

وبعملية تحويل قوامها التفكيك إلى اليسار تصبح الجملة: إنهم لا يفلحون الظالمون" فينشأ ما يعرف في الاصطلاح بلغة أكلوني البراغيث التي ينسبها النحاة

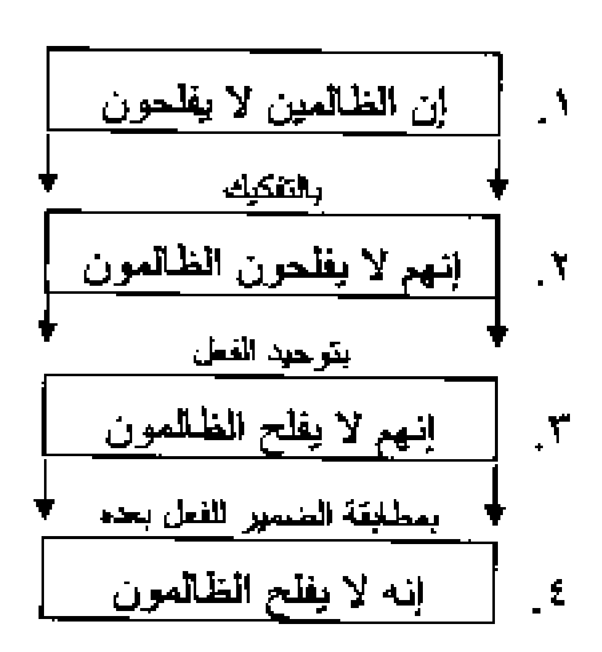
إلى قبيلتي: طيِّئ وأزد شنوءة أو بلحارث[١٢٤]، والتي تجاوزتها العربية الفصحى، فوصفت من ثم بالقلة، قال سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك. فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة"، كأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة"[١٢٥].

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما يعرف في الاصطلاح بلغة "أكلوني البراغيث" أي المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد والجنس هو الأصل، والدليل على ذلك "أن مقارنة اللغات السامية أخوات العربية تؤدي إلى معرفة أن الأصل في تلك اللغات أن يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع كما تلحقه علامة التأنيث عندما يكون الفاعل مؤنثاً سواء بسواء"[١٢٦].

ولكن هذا الأصل الأصيل قد تجاوزته العربية في مراحل لاحقه، وأصبح من ثم جزءاً من الظواهر اللغوية الأثرية، أي من جملة الأصول المرفوضة، أو ما يحلو لبعض المحدثين تسميته بالركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة، وقد عمدت العربية من باب السهولة والتيسير إلى الاكتفاء بتثنية الاسم الظاهر وجمعه عن تثنية الضمير وجمعه، فأبقت بذلك على الفعل موحداً أبداً، وذلك في حال تقدمه؛ لأنه مع الإيجاز والاختصار لا يكون هناك أي مجال للبس أو الغموض، وقد وضَّح ذلك سيبويه بقوله: "وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أخواك؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومك. فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا"[١٢٧]. وبهذا يكون سيبويه قد سبق علماء النحو المقارن بعدة قرون إلى القول بوجوب مطابقة الفعل للفاعل في العدد، وذلك من خلال تقريره لأصالة ما يعرف في الاصطلاح بلغة "أكلوني البراغيث".

وبناءً على هذا الذي قدّمناه، حصل على الجملة الناتجة عن عملية التفكيك، أي: "إنهم لا يفلحون الظالمون" عملية تحويل تلقائية قوامها اختزال الضمة الطويلة، أي ضمير الجماعة الحركي، المعروف بواو الجماعة، على حسب ما نرى، أو حذف واو الجماعة على حسب ما يرى القدماء، ومن ثم تحولت الجملة من إنهم لا يفلحون

الظالمون" إلى "إنهم لا يفلح الظالمون". وتوحيد الفعل اقتضى بشكل آلي أيضاً عملية تحويل أخرى قوامها توحيد اسم "إنّ" بتحويله من جمع إلى مفرد من باب المطابقة مع الفعل بعده، وبهذا آل أمر الجملة في النهاية إلى:"إنه لا يفلح الظالمون". والهاء عائدة على الظالمين وإن كان الضمير مفرداً والمرجع جمعاً، فهذا الخلل على مستوى السياق اللغوي يحيد أو يهمش، ومن ثم لا يحصل أي لبس أو غموض بسببه، لأن السياق الاجتماعي أو المقام يجبر النقص أو التضارب على مستوى السياق اللغوي، ويؤمن من ثم الاتساق على مستوى المقام، فالمقام مهمته تسوية كل الإشكالات التي يسببها السياق اللغوي أحياناً وحلّها. وبهذا الذي قدمناه يتبين لنا أن خط سير تطور هذه الجملة قد مرّ بالمراحل الآتية:



ولا شك في أن الذين يتبنون نموذج التعاقب الخطي للوصف القواعدي المعروف بنموذج المفردة والترتيب Item and Arrangement، والذي يختصر عادة إلى (IA) الذي تبنته اللسانيات البنيوية في أمريكا (المرحلة البلومفيلدية) منذ منتصف أربعينات القرن الماضي(١٢٨) – لن يشعروا بالرضا ولن يقبلوا مثل هذا النوع من التحليل الذي تبدو معه الجملة وهي قيد التكوين والتخلّق أشبه شيء بالمنتجات التي تتحرك على "السير النقال" في داخل المصنع؛ ذلك لأن هذا النموذج لا يتعامل إلا مع سطح الظاهرة اللغوية، ولا يهتم بما يقبع تحت السطح من عمليات وتفاعلات.

غير أنه إذا كان هذا النموذج وأنصاره يتنكرون لمثل هذا النوع من التحليل والتفسير فإن لنا في نموذج المفردة والعملية Item and Process الذي يختصر عادة إلى (IP) وهو النموذج الأقدم، والذي كان سائداً قبل ظهور نموذج المفردة والترتيب، والذي تبنته اللسانيات التحويلية "المرحلة التشومسكية" (١٢٩) منذ أواخر خمسينات القرن الماضي -- لنا في هذا النموذج وأنصاره خير مؤيد وخير نصير.

وتبنينا لهذا النوع من التحليل ليس ناجماً عن رغبة الاستمتاع في التفكير على طريقة "السير النقال" في حد ذاتها، وإنما يرجع ذلك - في الواقع - إلى أن من يتصدى للبحث في الظواهر النحوية بشكل أعمق مما كان يفعل البلومفيلديون الذين قنعوا بالوقوف عند حد سطح الظاهرة اللغوية - يجد لزاماً عليه الاستعانة بهذه العمليات لمعالجة المعلومات، ذلك أنه من الصعوبة بمكان الاستغناء عنها واستبعادها أو النظر إليها وكأنها مجرد خدع وصفية ذرائعية.

وأما التحويل عن طريق المخالفة الصرفية فيمكن أن نفسر على ضوئه بعض التراكيب مثل: قل هو الله أحد، وهي الأيام دول... فهذه يمكن أن ينظر إليها من جهة أخرى على أنها في الأصل جمل مركبة وليست بسيطة، وأنها في الأصل: الله الله أحد، والأيام الأيام دولٌ. وبدلاً من تكرير الاسم الواحد مرتين حصلت عملية تحويل قوامها التحويل إلى ضمير، أي مجرد عملية مخالفة صرفية، باستبدال الضمير بالاسم الظاهر، وعن طريق هذه الآلية تحولت الجملة الأولى من: الله الله أحد إلى: هو الله أحد، وتحولت الأخرى من:الأيام الأيام دول إلى: هي الأيام دول.

وقد يسأل سائل ما الداعي إلى عملية التحويل هذه؟ ونجيب بأن الداعي إلى ذلك هو تحقيق غرضين في وقت واحد:

١ - غرض لفظي هو تحقيق الخفة اللفظية بالتخلص من ثقل تكرار كلمة واحدة مرتين.

٢ - والآخر غرض معنوي، هو تحقيق الفخامة والقوة في المعنى، ذلك أن في الإضمار إيهاماً وإجمالاً، وفي الاسم الظاهر بعده بيان وتفصيل. والبيان بعد

الإبهام، والتفصيل بعد الإجمال لهما وقع وتأثير في النفس أكبر بكثير مما لو جيء بالشيء واضحاً من أول الأمر "لتضمن ذلك تشوف النفس إلى التفسير فيكون أوقع فيها"، "ومن هاهنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار"(١٣٠).

وإنه لشيء يحسُّ به الإنسان تلقائياً أننا نجد في "هو الله أحد" و"هي الأيام دول" فخامة وشرفاً وروعة لا نجدها في قولنا: "الله الله أحد، والأيام الأيام دول، وكذا بالنسبة لباقي الحالات مثل: "إنها لا تعمى الأبصار"، و"إنه لا يفلح الظالمون" "ولم يكن ذلك كذلك، إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمةٍ وتنبيه، أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد، ثم بنى ولوح ثم صرح، ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق"(١٣١).

وتأسيساً على هذا الذي قدمنا نستطيع أن نقرر مطمئنين أنه ليس في العربيّة شيء اسمه ضمير الشأن أو القصة، وأن ما يسمونه بهذا الاسم ما هو إلا ضمير غيبة عادي عائد على اسم بعده لغرض بياني ليس غير، وبإسقاط هذه المقولة يسقط تبعاً لذلك كل ما بني عليها من أحكام وافتراضات.

فإذا قالوا إن هذا الضمير يجب تقديمه وتصديره قلنا: إن هذا التصدير ليس راجعاً إلى الأسباب التي ذكروها وإنما ذلك شيء يفرضه اتجاه حركة التفكيك. وأما اشتراط كونه مفرداً دائماً وأبداً فليس صحيحاً هو الآخر؛ لأن الذي يتحكم في الضمير من حيث العدد هو طبيعة العنصر المفكك، فالضمير بحسبه مطلقاً إن مفرداً فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن جمعاً فجمع. وقد بيّنا آنفاً، ومن خلال الخطوات التي مرّ بها تشكل الآية الكريمة: "إنه لا يفلح الظالمون" أن الجملة في المستوى العميق كانت: "إنهم لا يفلحون الظالمون"، ثم حصل عليها جملة من التحويلات انتهت بها إلى ما هي عليه الآن.

وقد يتردد بعضهم، ويجد صعوبة بالغة في قبول هذا الذي نقوله ونذهب إليه بسبب عدم التطابق أحياناً بين الضمير ومرجعه من حيث العدد أو الجنس أو

الشخص. ونعيد هنا ما سبق وذكرناه من أن المقام يتكفل بجبر أي نقص أو خلل قد يعرو السياق اللغوي، ويبدد من ثم أي غموض أو لبس قد يشي به أو يرشحه السياق اللغوي.

فعدم التطابق بين الضمير ومرجعه من حيث العدد في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ وقول العرب: "إنه كرام آباؤك" وإنه كريم أخوالك"... لا ينشأ عنه أي إشكال دلالي؛ نظراً إلى أن المقام يوضح أن المقصود بالضمير هاهنا هو: "الظالمون" والآباء والأخوال. كما أن المقام هو الذي يدل على أن الضمير "هم" في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[١٣٢] راجع إلى قرية، وهي مفرد، وذلك لقيامها مقام الأهل؟ لأن المعنى: وكم من أهل قرية....

ونظير هذا في عدم التطابق في العدد قول الشاعر:

كأن حمولهم لما استقلت ثلاثة أكلب يتطاردان[١٣٣]

حيث المرجع جمع والضمير مثنى. ولم يترتب على ذلك أي إشكال، فالشاعر بعمله هذا قد أسقط من هذه الكلاب واحداً منها؛ لأنه لهزاله وضعفه في حكم غير الموجود، فهي إذن ثلاثة في مقام اثنين.

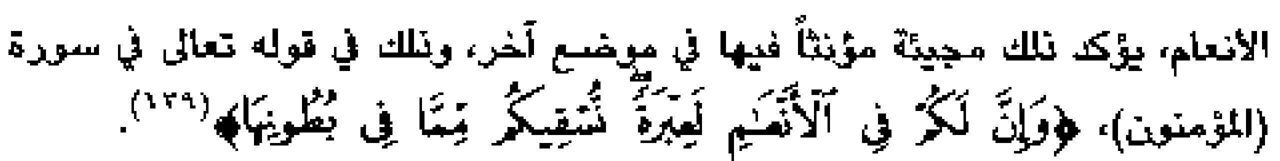
ونظير هذا أيضاً عودة الضمير المفرد على المثنى في قول ذي الرُّمّة:

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفة وأحسنه قذالا[١٣٤]

وقول رؤبة:

فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليع البهق[١٣٥]

وأمّا الاختلاف في الجنس فكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[١٣٦]، وقوله تعالى في قراءة ابن مسعود ﴿فَإِنَّه لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[١٣٧] وقولهم: "إنه أمة الله ذاهبة[١٣٨]..." كل هذا لا يترتب عليه أي غموض أو لبس؛ لأن المقام يقطع بأن المقصود بالضمير المنكر في الآية الأولى هو



الأنعام، يؤكد ذلك مجيئة مؤنثاً فيها في موضع آخر، وذلك في قوله تعالى في سورة (المؤمنون)، ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾(١٣٩).

وأما المخالفة في الشخص فكقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾(١٤٠) فالمقام يقطع أيضاً بأن ضمير الغيبة يقصد به المتكلم نفسه بدليل قوله في موضع آخر ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾(١٤١). ومن هذا القبيل قولنا: أنا مسافر. فالضمير الراجع إلى المبتدأ ضمير غيبة، والمبتدأ متكلم، لأن التقدير هو: أنا رجل مسافر.

ولعل أفضل ما يجلي عمل المقام، وقيامه بتسوية كل الإشكالات التي تعرو السياق اللغوي قول العرب: "هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه"(١٤٢) حيث جمعت الأنفس وهي مؤنثة، وأعيد إليها الضمير مفرداً مذكراً.

ومن أبرز الأمثلة التي توضح أثر المقام أيضاً قول العرب: "خرقَ الثوبُ المسمارَ" و"كسر الزجاجُ الحجرَ" حيث رفع المفعول ونصب الفاعل، وقولهم: "هذا جُحر ضبٍّ خَرِبٍ"(١٤٣) حيث جعلوا تابع المرفوع مجروراً، وهذا كله لم يحل دون فهم المراد؛ لأن المقام والعرف يقطعان بأن الثوب مخروق لا خارق، وأن الزجاج مكسور لا كاسر، وأن الخَرِب هو الجحر لا الضبّ، وعليه، فقد خُبِّئت الحركة الإعرابية واستغني عنها بالمقام، ومن هنا قال الرضي: "واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد"(١٤٤).

واعتماداً على المقام لم يجد بعض العرب حرجاً في أن يقول: "قال فلانة"(١٤٥).

هوامش المبحث الأول

١ - أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط١، جـ٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م، ص٩٤٩.

٢ - المرجع السابق، جـ٢، ص٩٤٩

٣ - الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، جـ٢، بنغازي، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م، ص٤٧٦.

٤ - ابن جني، أبو الفتح عثمان،الخصائص، جـ٢، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، دت، ص٣٩٧. وانظر الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، جـ٢، ص٤٦٦.

٥ - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط١، جـ١، دولة الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م، ص٢٣٢.

٦ - الرضي الاستراباذي، شرح الكافية،جـ٢، ص٤٦٦.

٧ - المرجع السابق، جـ٢، ص٤٦٦.

٨ - سيبويه، أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ط٢، جـ٢، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م، ص١٧٦. وانظر المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، جـ٢ وجـ٤، بيروت، عالم الكتب، دت، ص١٤٤، ص٩٩.

٩ - ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م، ص ١٤٠. وقد عدّه الشيخ محمد الطنطاوي من البغداديين. انظر، الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م، ص ١٧٣.

١٠ - ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، ط١، جـ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ص٨٨.



١١ – شوقي ضيف، المدارس النحوية ص ٢٥٢. وانظر الطنطاوي، نشأة النحو، ص ١٧٤.

١٢ – الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م، ص ٤٩.

١٣ – أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ١٩٨٧م، ص ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٦.

١٤ – ابن جني، الخصائص ٢/٣٩٧، ٣٩٨. وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٩م، ص ١٢١.

١٥ – ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، ط٢، جـ١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠م، ص١٠٢ وجـ٢، ص٢٨٦ – ٣٨٧.

١٦ – الفرّاء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط٢، جـ١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٠م، ص٥١،٢٤٨،٤٠٩ وجـ٢، ص١١٣،١٤٥،٢٢٨،٢٥٢، وجـ٣، ص٢٩٩.

١٧ – القول بأن تسمية هذا الضمير بالمجهول من عمل البغداديين، لا تصحّ إلا إذا عددنا البغداديين اسماً آخر للكوفيين كما يرى بعضهم، مثل إبراهيم السامرائي الذي نصّ على أن عبارة البغداديين تعني الكوفيين، ينظر: السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط١، عمان، دار الفكر، ١٩٨٧م، ص١٤٠، وقبل السامرائي كان الأستاذ علي النجدي ناصف قد ذهب هذا المذهب، فلم يعترف إلا بوجود مدرستين اثنتين، هما: المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، نظراً إلى أننا لا نلحظ – على حدّ قوله – خلافاً بين نحو البغداديين والنحويين الآخرين كالخلاف الذي نلحظه بين البصريين والكوفيين في الأصول والمناهج. (علي النجدي ناصف، المدارس النحوية، تعريف ونقد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٢٥ عام ١٩٦٩، ص ١٨٠ – ١٨١).

ولعلّ عمل الزبيدي (٣٧٩هـ) في كتابه: "طبقات النحويين واللغويين" خير

شاهد على صحة موقف هؤلاء المنكرين لوجود مدرسة بغدادية، إذ لم يأت الزبيدي في كتابه هذا على ذكر البغداديين البتة في الوقت الذي تحدّث فيه عن النحاة البصريين (ص ٢١ – ١٢١) ثم عن النحاة الكوفيين (ص١٢٥ – ١٥٤)، ثم تكلم عن نحاة مصر (ص ٢١٣ – ٢٢٢) ثم عمّن سمّاهم بالنحويين القرويين (ص ٢٢٥ – ٢٥٠) وأخيراً تحدّث عن نحاة الأندلس (ص ٢٥٣ – ٣١٤). وأما من يعدون عند بعضهم من المدرسة البغدادية، فقد وزّعوا عند الزبيدي بين المدرستين، فمنهم من جعله ضمن المدرسة البصرية كابن الخياط والزجّاجي وأبي عليّ الفارسي، ومنهم من صنفه ضمن الكوفيين كابن كيسان. ينظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م.

والذي يعزّز ما ذهب إليه المنكرون لوجود مدرسة بغدادية هو أنّ كلّ الآراء النحوية التي تنسب عادة إلى البغداديين، وخاصة من قبل أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، هي في الواقع آراء ومواقف نحوية معروفة للمدرسة الكوفية، فعلى سبيل المثال تسمية ضمير الشأن بالمجهول ثابتة لدى الكوفيين من خلال ثعلب الذي استخدم هذا المصطلح غير مرة في كتابه: **مجالس ثعلب**، (ينظر ١/١٠٢، ٢/٣٨٦).

وما نسبه أبو علي إلى البغداديين من تجويزهم جمع مثل: حمزة وطلحة بالواو والنون، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، (**المسائل العسكرية**، ط١، بغداد، ١٩٨١م، ص ١٤٧) هو مذهب معروف للكوفيين (ينظر الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٣/٣٧٢).

كما أنّ كلّ ما نسبه ابن جني إلى البغداديين من آراء هي في الواقع آراء للكوفيين، فما نسبه إلى البغداديين من حكاية (قنيت) في قنوت (**الخصائص** ١/١٣٧) هو شيء حكاه الكوفيون، فقد ذكر ذلك ابن السكيت في إصلاح المنطق، انظر ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط١، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٣٩، ١٤٠، وقد أكد ذلك صاحب اللسان أيضاً (ينظر **لسان العرب** مادة قنا).

كما أن ما نسبه ابن جني إلى البغداديين من أنّ الاسم يرتفع بما يعود إليه من ذكره (الخصائص ١/١٩٩) هو مذهب كوفي (ينظر الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ١/٢٢٧، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٠٨٥).

كما أنّ ما نسبه ابن جني إلى البغداديين من عدّهم الحاء الثانية في "حثحث" بدلاً من ثاء، هو مذهب معروف للكوفيين، وقد ذكر ذلك ثعلب في مجالسه (٢/٤٦٧).

من هذا كله نخرج بانطباع عام هو أنّ المقصود بالبغداديين هم الكوفيون، وأنه من ثمّ ليس هناك مدرسة متميزة بهذا الاسم.

غير أنه يقف بضدّ ذلك أنّ من القدماء أنفسهم من أثبت وجود هذه الجبهات العلمية الثلاث، ويتجلّى ذلك بوضوح لدى ابن النديم (٣٨٥هـ) في كتابه: الفهرست، حيث قسم الحديث عن النحويين واللغويين إلى ثلاثة أقسام: البصريين (٥٩ – ٩٥)، والكوفيين (٩٦ – ١١٤)، والبغداديين (١١٥ – ١٢٩).

كما أن أستاذ الساميات كارل بروكلمان قد أخذ بهذا الذي قرره ابن النديم قديماً، فجعل المدارس من ثمّ ثلاثاً (بروكلمان كارل، تاريخ الأدب العربي، ط٢، جـ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤م، ص١٢٤ – ١٢٥.

وإلى جانب المستشرقين فإنّ كلاًّ من الشيخ محمد الطنطاوي، وشوقي ضيف قد أثبت وجود مدرسة بغدادية متميزة (ينظر نشأة النحو ص ١٨٤ – ١٩٠)، وينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف (٢٤٥ – ٢٨٨).

وإذا أخذنا برأي هؤلاء الذين يقرون بوجود مدرسة بغدادية متميزة، فكيف يتأتى لنا تفسير التطابق في الآراء بين البغداديين والكوفيين حتى لكأنهما اسمان لمسمى واحد؟ والجواب كما قال شوقي ضيف هو أنّ أكثرية الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليهم النزعة الكوفية (المدارس النحوية، ص ٢٤٦).

والذي يصح عندنا هو ما ذهب إليه الدكتور كمال بشر، من أنّه ليس ثمة مدارس لغوية بالمعنى العلمي، وأنّ كلّ ما هنالك مجرد مجموعات من النحاة

عاشت في مدن مختلفة، وعليه فهي مدارس جغرافية لا علمية، وعلى هذا الأساس فقط يمكن القول بأنّ هناك مدرسة بغدادية إلى جانب المدرستين البصرية والكوفية. ينظر، كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ط٢، قسم ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م، ص٦١.

١٨ – أبو علي الفارسي، **المسائل الحلبيات** ص ٢٥٣.

١٩ – ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، **الإيضاح في شرح المفصل**، جـ١، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢م، ص٤٧١ – ٤٧٢.

٢٠ – المرجع السابق ١/٤٧٢.

٢١ – المرجع السابق ٤/١٢٠.

٢٢ – التهانوي، محمد علي بن علي، **كشّاف اصطلاحات الفنون**، ط١، جـ٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ص١١٢.

٢٣ – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، **شرح التسهيل**، ط١، جـ١، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م، ص١٦٤. وانظر: السيوطي، **همع الهوامع** ١/٢٣٣.

٢٤ – الرضي الاستراباذي، **شرح الكافية** ٢/٤٦٤.

٢٥ – المرجع السابق ٢/٤٦٧. وانظر: الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات**، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م، ص٥٧٠.

٢٦ – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، **شرح الكافية الشافية**، ط١، جـ١، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ص٩٦.

٢٧ – الرضي الاستراباذي، **شرح الكافية** ٢/٤٦٤.

٢٨ – السيوطي، **همع الهوامع** ١/٢٣٤.

٢٩ – أبو حيان، **ارتشاف الضرب** ٢/٩٤٩.

٣٠ – الفرّاء، **معاني القرآن** ٣/١٨٥.

٣١ – القرآن الكريم، سورة الحج، آية ٤٦.

٣٢ - الفرّاء، معاني القرآن ٢/ ٢٢٨.

٣٣ - سيبويه، الكتاب ١/ ١٤٧. وانظر: السيوطي، همع الهوامع ١/ ١٣٤.

٣٤ - سيبويه، الكتاب ٢/ ١٧٦.

٣٥ - ثعلب، مجالس ثعلب ١/ ١٠٢.

٣٦ - القرآن الكريم، سورة الأنبياء، آية ٩٧.

٣٧ - القرآن الكريم، سورة الحج، آية ٤٦.

٣٨ - ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٦٥. وانظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية ١/ ٩٦، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط١، جـ٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، والهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩ - ١٩٨٦م، ص٢٤٥.

٣٩ - ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ١٦٥.

٤٠ - المبرد، المقتضب ٣/ ٣٧. وانظر: ابن جني، الخصائص ٢/ ٣٨٤.

٤١ - القرآن الكريم، سورة الحج، آية ٤٦.

٤٢ - الفراء، معاني القرآن ٢/ ٢٢٨.

٤٣ - أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، البحر المحيط، ط١، جـ٦، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ص٢٤٩

٤٤ - ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ١٦٥.

٤٥ - الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٢/ ٤٦٤.

٤٦ - ابن جني، الخصائص ٢/ ٣٩٧.

٤٧ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٢.

٤٨ - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ١١.

٤٩ - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٤م، ص١٢٢.

٥٠ – ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط٢، جـ٢، بيروت، دار الفكر، ١٩٦٩م، ص٥٤٣. وانظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٤٧. والسيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٣.

٥١ – البغدادي، خزانة الأدب ٩/٢٩٠.

٥٢ – المرجع السابق ٩/٢٩١.

٥٣ – ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٥٤٣.

٥٤ – اتبعنا في تمييزنا الإنشائية من الطلبية ابن هشام الذي نص في كتاب "شرح شذور الذهب" ص (٣١) على أن الكلام ينقسم إلى خبر وطلب وإنشاء.

٥٥ – ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٧٢؛ وانظر: أيضاً: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٤٨. وانظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص ١٠٥٩.

٥٦ – السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٣.

٥٧ – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٢/٤٦٥. وانظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٤٨. وانظر: السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٣.

٥٨ – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٢/٤٦٥.

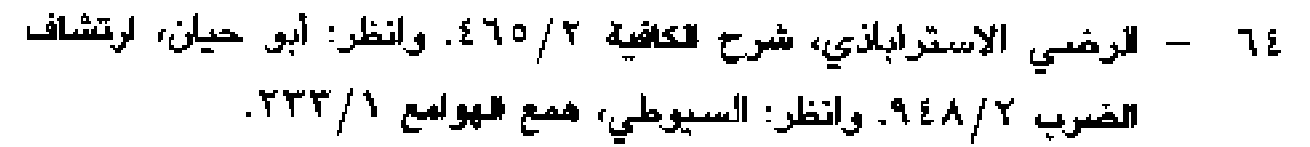
٥٩ – المرجع السابق، ٢/٤٦٦.

٦٠ – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، بيروت، عالم الكتب، دت، ص ١٥٠.

٦١ – المرجع السابق، ص ١٤٩.

٦٢ – السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح كتاب أشعار الهذليين، جـ٢، القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥م، ص٩٥٨. وانظر: التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، ديوان الحماسة، ط١، جـ٢، بيروت، دار القلم، دت، ص٦٧.

٦٣ – ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٥٠.



٦٤ – الرضي الاستراباذي، شرح **الكافية** ٢/٤٦٥. وانظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب** ٢/٩٤٨. وانظر: السيوطي، **همع الهوامع** ١/٢٣٣.

٦٥ – ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح **المفصل**، جـ١، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المتنبي، د.ت، ص٧٧. وانظر: الرضي الاستراباذي، شرح **الكافية** ١/٢٠٥.

٦٦ – الرضي الاستراباذي، شرح **الكافية** ٢/٤٦٧.

٦٧ – القرآن الكريم، **سورة الحج**، آية ٤٦.

٦٨ – أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، ص ٥٧٠.

٦٩ – ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصل** ١/٤٧٢. وانظر: الرضي الاستراباذي، شرح **الكافية** ٢/٤٦٥. وانظر: أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، ص٥٧٠.

٧٠ – أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، ص ٥٧٠.

٧١ – سيبويه، **الكتاب** ١/٦٩.

٧٢ – المرجع السابق ٢/١٧٦.

٧٣ – أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، ص ٥٧٠.

٧٤ – أبو حيان، **ارتشاف الضرب** ٢/٩٥٠.

٧٥ – الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، **مجمع الأمثال**، ط٣، جـ٢، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٢م، ص٣٩٥.

٧٦ – المرجع السابق ٢/٣٩٣.

٧٧ – القرآن الكريم، **سورة الأنعام**، آية ٢١.

٧٨ – سيبويه، **الكتاب** ٢/١٧٨.

٧٩ – ابن هشام، **مغني اللبيب** ٢/٥٤٢.

٨٠ – القرآن الكريم، **سورة الإخلاص**، آية ١.

٨١ – الشاهد بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٦٦. وفي السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٤.

٨٢ – السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٤.

٨٣ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٠. وانظر: السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٤.

٨٤ – الفراء، معاني القران ٣/٢٢٩.

٨٥ – ثعلب، مجالس ثعلب ٢/٣٥٤.

٨٦ – ابن مجاهد، أبوبكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، ط٢، القاهرة، دار المعارف، دت، ص ٣١٩ (القرآن الكريم، سورة التوبة، آية ١١).

٨٧ – الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٣. وانظر: سيبويه، الكتاب ١/٧١.

٨٨ – ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٧٣.

٨٩ – المرجع السابق، ص ٧٤.

٩٠ – سيبويه، الكتاب ١/٧١.

٩١ – المرجع السابق، ١/٧١.

٩٢ – ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ١٣٩.

٩٣ – سيبويه، الكتاب ١/٧٠.

٩٤ – المرجع السابق ١/٧١. وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، الشاهد رقم ٥٥٠، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، شرح شواهد المغني، بيروت، دار مكتبة الحياة، دت، الشاهد رقم ٤٧١.

٩٥ – المرجع السابق.

٩٦ – السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٥.

٩٧ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٠.

٩٨ – ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ١٤٩.

٩٩ – القرآن الكريم، سورة الجن، آية ١٩.

١٠٠ - القرآن الكريم، سورة طه، آية ٧٤.

١٠١ - الشاهد بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٦٦. وأبي حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٠، والسيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٤).

١٠٢ - الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ٢/٤٦٨.

١٠٣ - سيبويه، الكتاب ٢/١٣٤ - ١٣٥.

١٠٤ - الشاهد بلا نسبة في المرجع السابق، ٢/١٣٥

١٠٥ - الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٢/٤٦٨. والبيت منسوب إلى الأخطل في السيوطي، شرح شواهد المغني، الشاهد رقم ٥٤، وفي الشنقيطي، الدرر اللوامع ١/١١٥.

١٠٦ - الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، بيروت، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، د.ت، ص ٣٧١.

١٠٧ - القرآن الكريم، سورة طه، آية ٦٣.

١٠٨ - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ١٤٨. وانظر ابن هشام، مغني اللبيب ١/٣٦.

١٠٩ - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ١٤٧.

١١٠ - المرجع السابق، ص ١٤٨.

١١١ - المرجع السابق.

١١٢ - سيبويه، الكتاب ٢/١٣٤.

١١٣ - أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٤٧. وانظر السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٢.

١١٤ - جبر، محمد عبد الله، الضمائر في اللغة العربية، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣م، ص ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧.

١١٥ - ثعلب، مجالس ثعلب ٢/٣٥٤.

١١٦ - ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، (ربب).

١١٧ - برجشتراسر، جوتلف، التطور النحوي للغة العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، مكتبة الرفاعي، ١٩٨٢م، ص ١٣٩.

١١٨ - الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب النزول، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ص ٣٠٩.

١١٩ - أبو حيان، البحر المحيط ٨/ ٥٢٩.

١٢٠ - الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، ط١، جـ٥، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ص٣٧٧. وانظر أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، ط١، جـ٥، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٨٤م، ص٤٥٨.

١٢١ - أبو حيان، البحر المحيط ٨/ ٥٢٩.

١٢٢ - العكبري، أبو البقاء، عبدالله بن الحسين، التبيان في شرح الديوان، ط٢، جـ٣، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٧م، ص٣٦٦.

١٢٣ - القرآن الكريم، سورة الجن، آية ١٩.

١٢٤ - ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٤٠٤.

١٢٥ - سيبويه، الكتاب ٢/ ٤٠.

١٢٦ - عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ١٩٨٢م، ص٦٩.

١٢٧ - سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٦.

١٢٨ - الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، ط١، عمّان، وزارة الثقافة، ١٩٩٩م، ص ٢٧٩.

١٢٩ - المرجع السابق.

١٣٠ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٣٢.

١٣١ - المرجع السابق، ص ١٣٣.

١٣٢ - القرآن الكريم، سورة الأعراف، آية ٤.

١٣٣ – الرضي الاسترابادي، شرح الكافية، ٢ / ٣٢١. وانظر البغدادي، خزانة الأدب، ٥ / ٣٩. وقد جاء البيت في خزانة الأدب بـ "متطاردان" بدل "يتطاردان" وقد نص صاحب الخزانة على جواز الوجهين قائلاً: "ويجوز أن يقرأ "متطاردان" باسم الفاعل، وأن يقرأ "يتطاردان" بالمضارع.

١٣٤ – ذو الرمة، غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥م، ص٢٧٣، وانظر: ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان، الأمالي النحوية، ط١، جـ٢، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م، ص٢٧٨. وانظر ابن مالك، شرح التسهيل ١ / ١٢٨.

١٣٥ – رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، ط١، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م، ص ١٠٤. وانظر ابن الحاجب، الأمالي النحوية ٢ / ٧٨.

١٣٦ – القرآن الكريم، سورة النحل، آية ٦٦.

١٣٧ – سيبويه، الكتاب ١ / ٦٩.

١٣٨ – الفراء، معاني القرآن ٢ / ٢٢٨.

١٣٩ – القرآن الكريم، سورة المؤمنون، آية ٢١.

١٤٠ – القرآن الكريم، سورة النمل، آية ٩.

١٤١ – القرآن الكريم، سورة طه، آية ١٤.

١٤٢ – أبو حيان، البحر المحيط ٤ / ٢٣٤.

١٤٣ – السيوطي، همع الهوامع ٣ / ٨.

١٤٤ – الرضي الاسترابادي، شرح الكافية ٢ / ٣٥٥.

١٤٥ – سيبويه، الكتاب ٢ / ٣٨.

المبحث الثاني
ضمير الفصل

أ - الدراسة

لم تكن عناية النحويين بضمير الفصل أقل من عنايتهم بضمير الشأن والقصة، ولذا فإنهم قد خصوه في البحث بفصل مستقل تناولوه فيه من جميع الجوانب، وكما كانت لهم اجتهادات وآراء بشأن ضمير الشأن، فقد كانت لهم كذلك اجتهادات وآراء بشأن هذا الضمير تمحورت حول النقاط الآتية:

١ - تسميته:

إن الضمير الآخر الذي لعب فيه الخيال العلمي وخداع اللغة المكتوبة دوراً كبيراً في صياغته وتحديد معالمه ومواصفاته هو ما يسمى بضمير الفصل في مثل: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[١] و"زيد هو المنطلق". وهو شائع ومعروف في اللغات السامية الاخرى[٢].

وتسمية هذا الضمير الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر فصلاً هي اصطلاح بصري؛ قال الخليل وسيبويه: "سمي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره"[٣]، وجاء في الكتاب في باب البدل: "وليس هذا بمنزله قولك: أظنه هو خيراً منك، من قبل أن هذا موضع فصل"[٤] ثم أردف صاحب الكتاب يقول: "وإنما فصل لانك إذا قلت: كان زيد الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتاً لزيد، فإذا جئت بهو أعلمت أنها متضمنة للخبر، وإنما فصل لما لا بد له منه"[٥].

ومعنى الفصل هو أن هذه الضمائر تدخل زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤذن بأن الخبر معرفة، أو بمنزلة المعرفة[٦]. قال الأخفش (٢١٥ هـ): "وإنما جعلوا هذا المضمر نحو قولهم: هو وهما وأنت، زائداً في

هذا المكان، ولم يجعل في مواضع الصفة؛ لأنه فصل أراد أن يبين به أنه ليس بصفة ما بعده لما قبله، ولم يحتج إلى هذا في الموضع الذي لا يكون له خبر"[٧]. وقد وضح ابن عصفور (٦٦٩هـ) حقيقة الفصل بقوله: "والفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أو يكونا مقاربين للمعرفتين"[٨].

وأما الفراء وأكثر الكوفيين فيسمونه عماداً، قال ابن السراج: "وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد. وقال الفراء: أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت؛ لأنك لو قلت: زيد العاقل، لأشبه النعت، فإذا قلت: زيد هو العاقل، قطعت "هو" عن توهم النعت"[٩]. وإنما سموه عماداً لأنه حافظ لما بعده حتى لا تسقط عنه الخبرية، فهو من هذه الناحية كالعماد للبيت الحافظ له من السقوط[١٠]. وقيل سمي عماداً عندهم؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة، أو يتبين به أن الثاني خبر لا تابع، قال ابن عصفور بهذا الخصوص: "وإنما يسميه أهل الكوفة عماداً؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يبين أن الثاني ليس بتابع للأول"[١١]. ويسميه بعض الكوفيين دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكّد[١٢]. أما المدنيون[١٣]، وبعض المتأخرين فيسمونه الصفة، يقصدون بذلك التأكيد[١٤].

ومن خلال كلام سيبويه والفراء يتضح لنا أن تسمية هذا الضمير بهذا الاسم نابعة من الوظيفة التي اعتقدوا أنه يؤديها. وقد اختلف بعض الشيء في حدود هذه الوظيفة؛ فمنهم من خصص، فحصرها من ثمّ بالفصل بين الخبر والنعت فقط، ومنهم من عمم فجعلها للفصل بين الخبر والتابع، وقد فضّل ابن هشام (٧٦١هـ) الرأي الأخير قائلاً: وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو "كنت أنت الرقيب عليهم". والضمائر لا توصف[١٥]، وقد تابعه على ذلك السيوطي قائلاً: "وهذا أحسن؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت، مثل: كنت أنت القائم، إذ الضمير لا ينعت"[١٦].

وقد مال اكثر النحويين إلى تفضيل التسمية البصرية على التسمية الكوفية؛

لأنه لما كان المعنى في هذه الألفاظ هو الفصل كان تسميتها فصلاً أولى، نظراً إلى أن السامع أو المتكلم، أو هما معاً، يعتمدان عليه في الفصل بين النعت والخبر، ومن هنا كانت تسميتها باسم ما يلازمها، ويؤدي إلى معناها أظهر وأولى(١٧).

٢ – طبيعته:

لقد اختلف النحاة بشأن حقيقة ضمير الفصل هذا؛ فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه اسم، وذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف كالكاف في اسم الإشارة، وقد صحح ابن عصفور هذا الرأي، قال في شرح الجمل: "ومن النحويين من زعم أنها أسماء، ولها موضع من الإعراب، وذلك فاسد" ثم أردف يقول: "والصحيح أنها حروف؛ لأن أسماءً لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم"(١٨).

وكما انتصر ابن عصفور للقول بحرفية هذا الضمير، انتصر ابن الحاجب في المقابل للخليل وسيبويه، أي للقول باسميته، قال في الإيضاح: "ولا يستقيم أن يكون حرفاً؛ لأن الحروف تلزم طريقة واحدة، وهذا يتغير باعتبار من هو له بالتكلم والغيبة والخطاب، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وهذه أحكام الضمائر، فدلّ على أنه ليس من قبيل الحروف... وأما حرف جيء به غير مبين، مختلف كاختلاف الضمائر فليس بمعهود في اللغة. فالصحيح إذن أنها ضمائر"(١٩).

وعلى القول باسميته، فقد اختلف بشأنه أيضاً؛ أله موضع من الإعراب أم لا؟ ومن ثم كانت هذه القضية مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين(٢٠).

فقد ذهب الخليل وسيبويه والبصريون عموماً إلى أنه اسم ملغى؛ لا محل له من الإعراب، فهو بمنزلة "ما" إذا ما ألغيت في نحو: "إنما". والمحفوظ في هذا قول الخليل: "والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة "ما" إذا كانت "ما" لغواً؛ لأن "هو" بمنزلة "أبوه". ولكنهم جعلوها في ذا الموضع لغواً كما جعلوا "ما" في بعض المواضع بمنزلة "ليس"، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنّما وإنّما"(٢١). ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يرى أنها غير معمولة لشيء، و"أل" الموصولة.

وإلغاء البصريين لهذا الضمير يرجع عندهم إلى ما يسمونه بطروء معنى الحرفية عليه؛ وذلك أنه لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل هو رفع التباس الخبر الذي بعده بالنعت – وهذا هو معنى الحرف، أي إفادة المعنى في غيره – صار حرفاً، وانخلع عنه لباس الاسمية[٢٢]، قال ابن سيده (٤٥٨هـ)، "لم نعلم اسماً زيد فلم يحكم له بموضع إلا المضمرات الموضوعات للفصل. فكأنّ الذي آنسهم بذلك – أي إلغائها – شدة مطابقة المضمر للحرف، وجهة استحكام المشابهة أن المضمر غير أوّل، وأنّه لم يوضع اسماً ليعين نوعاً من نوع، أو شخصاً من شخص وأنه غير معرب، فهذه جهة استحكام مشابهة المضمر الحرف"[٢٣]. وأما الأنباري (٥٧٧هـ) فيعلل إلغاءه بالقياس على كاف الخطاب في أسماء الإشارة، قال بهذا الخصوص: "إنّه لا موضع له من الإعراب؛ لأنّه إنّما دخل لمعنى هو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في "ذلك" و"تلك" وتثني وتجمع ولاحظٌ لها في الإعراب، و"ما" التي للتوكيد، ولاحظّ لها في الإعراب، فكذلك ههنا"[٢٤].

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه غير ملغى، أي له – عندهم – محل من الإعراب، ثم اختلفوا؛ فذهب الكسائي إلى أن إعرابه يكون بحسب إعراب ما بعده؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه كحكمه، ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو: إنك لأنت الحكيم. وذهب تلميذه الأشهر الفراء إلى أن إعرابه يكون بحسب إعراب ما قبله، أي هو تأكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً، فكما أننا إذا قلنا: جاءني زيد نفسه، كانت "نفسه" تابعة لزيدٍ في إعرابه، فكذلك العماد إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعاً في إعرابه[٢٥]. والتباين بين الضميرين من حيث الوظيفة النحوية لا يشكل أي نقض لوجهة النظر هذه نظراً إلى أن ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور، نحو: أكرمتك أنت، ومررت بك أنت...

وعليه، ففي جملة مثل: زيد هو القائم "يكون محل الضمير رفعاً عند الكسائي والفراء كليهما. ويكون محله النصب كذلك عند الرجلين كليهما في نحو: ظننت زيداً هو القائم، غير أنه في نحو: كان زيد هو القائم، يكون في محل نصب عند الكسائي،

وفي محل رفع عند الفراء، والأمر بالعكس تماماً بينهما في نحو: إن زيداً هو القائم"؛ فهو في محل نصب عند الفراء، وفي محل رفع عند الكسائي(٢٦).

وقد ضعف كل من الأنباري والرضي الاستراباذي وجهتي النظر الكوفيتين هاتين، وانتصرا للبصريين في هذه المسألة؛ فبالنسبة لرأي الفراء، ردّه الأنباري قائلاً: "هذا باطل؛ لأن المكني لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه(٢٧). ثم ثنى بردّ رأي الكسائي قائلاً: "هذا باطل أيضاً؛ لأنه لا تعلق له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد(٢٨)".

وأما الرضي الاستراباذي فقد ضعف الرأيين كليهما، ولكنه نصّ على أن رأي الكسائي أشد ضعفاً من رأي الفراء؛ نظراً إلى أنه لم يرد عنهم اسم يتبع ما بعده في الإعراب. أما رأي الفراء فضعفه آتٍ من كون الضمير لا يؤكد به المظهر، فلا يقال: "جاءني زيد هو" على أن الضمير لزيد. هذا علاوة على أن اللام الداخلة في حيز "إنّ" لا تدخل في تأكيد الاسم؛ فلا يقال: إن زيداً لنفسه كريم"(٢٩). والمحفوظ في هذا قول أبي النحو العربي سيبويه: "وقد زعم ناس أن "هو" ههنا صفة. فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ههنا صفة للمظهر؟ ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه... ويدخل عليهم: "إن كان زيد لهو الظريف" و"إن كنا لنحن الصالحين". فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون. ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تدخلها في هذا الموضع على الصفة فتقول: "إن كان زيد للظريف عاقلاً". ولا يكون "هو" ولا "نحن" ههنا صفة وفيهما اللام"(٣٠).

وفي المقابل، وخلافاً لما ذهب إليه كل من الأنباري والرضي الاستراباذي، فقد انتصر ابن الحاجب لوجهة نظر الكوفيين، فنادى من ثمّ بوجوب أن يكون هناك محل إعرابي لضمير الفصل، قال في الإيضاح: "وهذه الضمائر لا تخلو إما أن يكون لها موضع من الإعراب أو لا. وباطل ألا يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنها كلها في

التركيبات لها موضع من الإعراب فتعين أن يكون لها موضع من الإعراب... وإنما قلنا إن لها موضعاً من الإعراب؛ لأنها مضمرة فتجري على قياس باب المضمرات"[٣١].

وبتأييده لوجهة النظر القائلة إن لضمير الفصل موضعاً من الإعراب على حسب ما يرى الكوفيون – فقد أخذ ابن الحاجب برأي الفراء الذي يقول: إنَّ محل الضمير من الإعراب هو محل ما قبله؛ أي القول بأنه تأكيد لما قبله؛ فإن كان الذي قبله مرفوعاً فأمره واضح ولا يحتاج إلى تفسير، أما إذا كان منصوباً فإن المرفوع في هذه الحالة يكون واقعاً موقع المنصوب، وليس بمستنكر توكيد المنصوب بمرفوع بدليل قولهم: أكرمتني أنا، وأكرمتنا نحن[٣٢].

٣ – فائدته:

إن الغرض الذي لأجله يؤتى بضمير الفصل عند النحاة هو كما يفهم مباشرة من اسمه الفصل بين الخبر والنعت، أو بين الخبر والتابع عموماً، أو لمنع أي إمكانة لعد الخبر مجرد تابع لما قبله، هذه هي الوظيفة الأساسية التي اقتصر على ذكرها أكثر النحويين، غير أن بعضهم ذكروا له ثلاث فوائد، هي[٣٣]:

أ – لفظية هي: الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع، قال سيبويه: "... فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاماً بأنه قد فصل الاسم، وأنه مما ينتظر المحدث ويتوقعه منه مما لا بد له من أن يذكره للمحدث؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر "هو" ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه"[٣٤].

ب – معنوية وهي: التأكيد، ولهذا السبب سماه الكوفيون دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى ويؤكَّد، ومن ثم لم يجمع بينه وبين التأكيد؛ فلا يقال: "زيد نفسه هو الفاضل". قال سيبويه: "ويدلك على أن الفصل كالصفة أنه لا يستقيم: "أظنه هو إياه خيراً منك"، إذا كان أحدهما لم يكن الآخر؛ لأن أحدهما يجزئ من الآخر؛ لأن الفصل هو كالصفة والصفة كالفصل، وكذلك: "أظنه إياه هو خيراً منه"؛ لأن الفصل يجزئ من التوكيد، والتوكيد منه"[٣٥]،

فالتوكيد والفصل كل منهما ناف للآخر نظراً إلى أنهما يقومان بالوظيفة نفسها.

وقد أنكر ابن الحاجب هذه الوظيفة لضمير الفصل قائلاً: "لا جائز أن يكون تأكيداً؛ لأنه لو كان تأكيداً لم يخل إما أن يكون لفظياً، وإما أن يكون معنوياً. لا جائز أن يكون لفظياً؛ لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه إن كان ظاهراً... ولا جائز أن يكون معنوياً؛ لأن المعنوي بألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها"(٣٦).

وفي الواقع ليس ثمة تناقض بين ما ذهب إليه ابن الحاجب وما ذهب إليه سيبويه، ذلك أن ضمير الفصل عند سيبويه ملغى، لا محل له من الإعراب، فليس من التوكيد اللفظي ولا المعنوي، أي ليس هو من التوكيد الاصطلاحي الذي هو نوع من التوابع، وإنما هو من التوكيد بالمعنى العام، أي التوكيد اللغوي الذي يتم بوسائل كثيرة: كالقسم والتقديم و"إنّ" ولام الابتداء...

ج – معنوية هي الأخرى وهي: الاختصاص أو الحصر، وكثير من البيانيين يقتصر على هذه الفائدة. وقد ذكر الزمخشري هذه الأغراض الثلاثة في معرض تعليقه على الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾(٣٧)، جاء في الكشاف ما نصه: "و"هم" فصل. وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"(٣٨). وقد استدل ابن الحاجب على إفادة الحصر في الفصل من جهتين:

الأولى – من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾(٣٩) فإن الضمير لم يؤت به إلا للإعلام بأنهم الغالبون دون غيرهم وهذا معنى الحصر.

الأخرى: أنه لم يوضع إلا لفائدة، ولا فائدة في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٤٠) سوى الحصر(٤١).

٤ – مكانه:

لما كان الغرض من ضمير الفصل – عندهم – هو الفصل بين الخبر والنعت خاصة، أو بين الخبر والتابع عامة، كان مكانه الطبيعي والأساسي هو بين ركني

الجملة الاسمية؛ أي بين المبتدأ والخبر المجردين من النواسخ، وحقه أن يقع بين معرفتين، وإنما اشترطوا في الخبر التعريف؛ لأن اللبس لا يقع إلا إذا كان الخبر كذلك، نحو: محمد هو الأمين، وزيد هو الناجح. وعليه، فقد كان القياس فيه ألا يقع إلا بعد مبتدأ بلا ناسخ. قال صاحب الكليّات: "وضمير الفصل إنما يتوسط بين المبتدأ والخبر، لا بين الموصوف وصفته"(٤٢). وقال برجشترإسر: "ومن الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره إدخال ضمير بينهما، وهذه الوسيلة في الربط بينهما قديمة جداً، شائعة في اللغات السامية، وربما كانت أقدم من الربط بالأفعال التي معناها "كان"... وإدخال الضمير ليس واجباً، بيد أن العربية تقتضيه في حال كون الخبر معرفاً نحو: هذا هو الصواب"(٤٣).

وإلى جانب المبتدأ والخبر كان القياس في هذا الضمير أن يقع أيضاً بعد ناسخ من باب "ظن" شريطة أن يكون المفعول الأول معرفة غير ضمير، وأن يكون الثاني ذا لام تعريف صالحاً لأن يقع نعتاً للأول(٤٤). نحو قولنا: ظننت زيداً هو الناجح.

أما النواسخ الأخرى مثل "إن" وأخواتها، و"كان" وأخواتها فالقياس يقتضي عدم دخول ضمير الفصل معها نظراً إلى أن الخبر يكون موسوماً على نحو كاف، يعني لا مجال البتة للخلط بين الخبر والتابع ههنا حيث يتميز الخبر عن النعت، أو التابع تميزاً واضحاً.

ومع ذلك فمن باب التوسع في استعمال ضمير الفصل، وقياساً على النواسخ من باب "ظنّ" فقد جيء بضمير الفصل حيث لا يخشى لبس بدون وجوده، وذلك لتخالف الركنين؛ الأول والثاني في الحركة الإعرابية، وذلك في بابي "كان" وأخواتها، وإن وأخواتها، وذلك كقولنا: كان محمدٌ هو الأمينَ، وإن محمداً هو الأمينُ، وما محمدٌ هو القائمَ.

والغريب جداً ههنا هو أن سيبويه لم يذكر الفصل مع المبتدأ والخبر المجردين من النواسخ على الإطلاق، وإنما اقتصر كلامه عنه على الأفعال الناسخة فقط، أي مع الأفعال التي لا تتم بالمرفوع وحده، ولا بالمنصوب وحده. فهو بذلك يكون قد تجاهل

المكان الأصلي لهذا الضمير، وتمسك بالفرع، قال في الكتاب: "هذا باب ما يكون فيه " هو" و"أنت" و"أنا" و"نحن" وأخواتهن فصلاً. اعلم أنهنّ لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلا في كلّ فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء"(٤٥).

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو ما ذهب إليه الفراء أيضاً، غير أنه زاد على ما قاله سيبويه بإضافة "إنّ" وبعض أخواتها إلى الأفعال الناسخة من بابي "كان" وظنّ، قال بهذا الخصوص: "لا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله "إنّ" أو بعض أخواتها أو "كان" أو "الظنّ"(٤٦). وقد حاول الزجاج الاعتذار لسيبويه، لإهماله ذكر الفصل مع المبتدأ والخبر المجرّدين من النواسخ، بقوله: "ولو تأوّل متأوّل أن ذكره الفصل ههنا يدل على أنّه جائز في المبتدأ والخبر كان ذلك غير ممتنع"(٤٧). ونحن من جانبنا لا نعتقد أنه يمكن تأويل كلام سيبويه بحيث يفهم منه جواز ذلك في المبتدأ والخبر؛ نظراً إلى أن كلامه واضح وصريح بما فيه الكفاية من أن الفصل لا يكون إلا بالأفعال.

أما إذا لم يكن الخبر معرفة حقيقية فينبغي له عندئذ أن يكون مشبهاً للمعرفة في امتناع دخول "أل" عليه، مثل اسم التفضيل المصحوب بـ "من" في قولنا: زيد أفضل من عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿كَانُوٓاْ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَانُواْ هُمۡ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ﴾(٤٨)، قال سيبويه: "واعلم أن "هو" لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة، أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيداً وعمراً، نحو: خير منك، ومثلك وأفضل منك، وشر منك. كما أنها لا تكون في الفعل إلا وقبلها معرفة أو ماضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها، لو قلت: كان زيد هو منطلقاً، كان قبيحاً"(٤٩). ومعروف أن القبيح عند سيبويه يعني: الممتنع(٥٠).

وقد أجاز كل من المازني (٢٤٩هـ) والجرجاني (٤٧١هـ) وقوعه قبل المضارع(٥١)، وقد تبعهما في ذلك أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)(٥٢) وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ﴾(٥٣)، وقوله جلّ ذكره ﴿وَمَكۡرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾(٥٤)؛ وذلك

لمشابهة المضارع المعرف باللام من جهة عدم جواز دخول اللام فيه. وأما بالنسبة إلى الفعل الماضي فقد منع المازني وقوعه قبله، لعدم وجود أي مشابهة بينه وبين الأسماء تسوغ القول فيه أنه بمنزلة اسم امتنع دخول اللام عليه(٥٥). وهذا تعليل منطقي مردود بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾(٥٦).

فإذا لم تتقدم الضمير معرفة نحو: ما ظننت أحداً هو القائم" و"كان رجل هو القائم" فقد منع سيبويه والبصريون فصليته، في حين أجاز ذلك كل من الفراء وهشام (٢٠٩هـ) من الكوفيين(٥٧)؛ لأنه يجوز عندهم وقوع المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وحجتهم في ذلك قول القطامي من قصيدة يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا(٥٨)

وقول الفرزدق:

ما قال لا قطُّ إلا في تشهده لولا التشهد كانت لاءَه نعم(٥٩)

وقد أجاز نحويو المدينة وقوعه بين نكرتين مشبهتين للمعرفة نحو: ما أظنّ أحداً هو خيراً منك. ووافقهم على ذلك أبو موسى الجزولي(٦٠) (٦٠٥ هـ).

وقد أجاز الكوفيون – على حسب ما حكاه ابن الباذش (٥٢٨هـ) – وقوعه بين نكرتين مطلقاً(٦١)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍ﴾(٦٢). وقد أجاز الفراء في هذا الضمير كونه اسماً وكونه عماداً، جاء في معاني القرآن: "أجاز الفراء في "هي" أن يكون اسماً وعماداً، ومن ثم جاز في "أربى" النصب والرفع؛ فالنصب تكون "هي" عمادا، والرفع تكون "هي" اسماً مبتدأ، وأربى الخبر"(٦٣).

وقد ذكر الصفار (بعد ٦٣٠هـ) أن الكوفيين أجازوا الفصل بين اسم "لا" وخبره وإن لم يكن معرفة، نحو لا رجل هو منطلق. وقد ذكر يونس (١٨٢هـ) أن أبا عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) كان يرى وقوعه بين نكرتين لحناً(٦٤).

وقد اختلف بشأن وقوعه بين الحال وصاحبها؛ فقد منع ذلك جمهور النحاة، في حين أجازه الأخفش، وحكى مجيئه عن العرب، وهو قولهم: ضربت زيداً هو ضاحكاً[٦٥]، وقد احتجّ المجيزون بقراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان، ومروان بن الحكم: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[٦٦] بنصب أطهر[٦٧]، قال الأصمعي (٢١٦هـ): "قلت لأبي عمرو: إن ابن مروان قرأ: "أطهر لكم" بالنصب. فقال أبو عمرو، لقد احتبى ابن مروان في لحنه"[٦٨]. وقال سيبويه: "وأما أهل المدينة فينزلون "هو" ههنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول: لحن. وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ؛ وذلك أنه قرأ: "هؤلاء بناتي هن أطهر لكم" فنصب"[٦٩]. وقد علق الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) على هذه القراءة بقوله: "والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة "ما" إذا كانت "ما" لغواً"[٧٠]. ومعنى كلام الخليل هذا أنه إذا كان مستبعداً في المعرفة مع قياسيته، فكونه مستبعداً مع النكرة هو من باب أولى. غير أنّ أشد هجوم شنّ على هذه القراءة كان من قبل المبرّد، حيث وصفها بأنها لحن فاحش، وأن ابن مروان لم يكن له علم بالعربية[٧١].

وإنما لم يجز جمهور النحاة وقوع الفصل بين الحال وصاحبها؛ نظراً إلى أنّ الفصل لا يقع عادة إلا بين جزأي الجملة، يعني أنّ الضمير لا يكون فصلاً إلا فيما لا يتمّ الكلام إلا بما بعده، ولهذا قال الزجّاج (٣١١هـ): "وليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب "أطهر" ويجيزها غيرهم. والذين يجيزونها يجعلون "هن" في هذا بمنزلتها في "كان"، فإذا قالوا: "هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم" أجازوا: هنّ أطهر لكم، كما يجيزون كان زيد هو أطهر من عمرو"[٧٢]. وقد أنكر الزجاج على هؤلاء حملهم اسم الإشارة على باب "كان" قائلاً: "وهذا ليس بمنزلة "كان" وإنما يجوز أن يقع "هو" وتثنيتها وجمعها عماداً فيما لا يتم الكلام إلا به، نحو: كان زيد هو أخاك؛ لأنهم إنما أدخلوا "هو" ليعلموا أن الخبر لا بد منه، وأنه ليس بصفة

للأول. وباب "هذا" يتم الكلام بخبره، إذا قلت: هذا زيد، فهو كلام تام. ولو جاز هذا لجاز: جاء زيد هو أنبل من عمرو، وإجماع النحويين الكوفيين والبصريين أنه لا يجوز: قدم زيد هو أنبل منك، حتى يرفعوا فيقولوا: هو أنبل منك"[٧٣].

وقد أكد ثعلب مقولة الزجاج هذه في مجالسه فنصّ بدوره على أن الكوفيين لا يجيزون دخول العماد مع "هذا"؛ لأنه تقريب[٧٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما يأتي فصلاً عند أقوام من العرب يكون – على حسب ما حكاه الجرمي (٢٢٥ هـ) – اسماً عند بني تميم[٧٥]، يرفعونه على الابتداء، ويجعلون ما بعده خبراً عنه: قال سيبويه: "وقد جعل ناس كثير من العرب "هو" وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبنيّ عليه... فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظنه زيداً هو خير منك. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرأونها "وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون"[٧٦]. وقال الأخفش: "وقد يجري في جميع هذا مجرى الاسم فيرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهراً أو مضمراً في لغة بني تميم"[٧٧]. وكان أبو عمرو يقول: "إن كان لهو العاقل[٧٨]. وحكى الجرمي أنها لغة تميم، وحكي عن أبي زيد أنه سمع بني تميم يقرأون: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ بالرفع[٧٩]، وكانوا يقرأون: "إن ترن أنا أقلّ منك" بالرفع[٨٠]، وعلى هذا رواية الحديث: "كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه أو ينصّرانه"[٨١].

وعلى هذا أيضاً جاء قول قيس بن ذريح:

أتبكي على لبنى وأنت تركتها ... وكنت عليها بالملا أنت أقدر[٨٢]

و"ضمير الفصل" معروف تلقائياً أن وظيفته – عندهم – هي الفصل بين ركني الجملة، ولهذا فقد اشترط البصريون وجوب توسطه بين المبتدأ والخبر، أو ما هو في حكمهما. وعليه، فلا يجوز له أن يتقدم مع الخبر على المبتدأ فلا يجوز على رأي البصريين أن يقال: هو القائم زيد؛ ذلك أن تقديم الفصل يفقده مسوغات وجوده، ويتناقض والوظيفة التي وجد من أجلها، ذلك أن التقديم يؤمن معه التباس الخبر

بالتابع في مثل هذه الحالة؛ ذلك أن الغرض منه صون الخبر من توهمه تابعاً، ومع تقديم الخبر لا يكون هناك مسوّغ لوجود ضمير الفصل، لأنّ تقديمه يمنع كونه تابعاً؛ نظراً إلى أنّ التابع لا يتقدم في العربية على المتبوع، فتقدم "القائم" إذن، يقطع بكونه خبراً لا تابعاً[٨٣].

غير أن ما أنكره البصريون قد أجازه الكوفيون، قال ابن عقيل (٧٦٩هـ): "ولا يتقدم مع الخبر المقدم خلافاً للكسائي"[٨٤]. وأجاز ذلك الفراء أيضاً إلى جانب الكسائي وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[٨٥]، قال في معاني القرآن: "إن شئت جعلت "هو" كناية عن الإخراج... وإن شئت جعلت "هو" عماداً ورفعت الإخراج بمحرم، كما قال الله جلّ وعزّ: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾[٨٦]. فالمعنى – والله أعلم – ليس بمزحزحه من العذاب التعمير"[٨٧].

وليس في تقديم الضمير ههنا أي إشكال على مذهب الكوفيين، ذلك أن العماد عندهم لا يؤتى به بين المبتدأ والخبر ليفصل الخبر من التابع، وإنما يؤتى به عندهم تقوية ودعماً للكلام، ولذا فهو يأتي في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، قال الفراء: "فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد في الظنّ لأنه ناصب، وفي "كان" و"ليس" لأنهما يرفعان وفي "إنّ" وأخواتها لأنهنّ ينصبن، ولا ينبغي للواو وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عماد. قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل"[٨٨] ثم أردف يقول: "سمعت بعض العرب يقول: "كان مرة وهو ينفع الناس أحسابهم"، وأنشدني بعض العرب...

بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل هو مرفوع بما ههنا راس[٨٩]

وإذا كان كل من الكسائي والفراء قد أجاز تقديم الفصل (العماد) على المبتدأ، فإن عيسى بن عمر (١٤٩هـ) قد أجاز تأخيره إلى ما بعد تمام الكلام نحو: هذا زيد هو خير منك. ومنع ذلك الجمهور[٩٠]. وأجاز الكوفيون النصب والفصل في نحو: ما بال زيد هو القائم؟ وما شأن عمرو هو الجالس[٩١].

٥ – مطابقته لما قبله:

يكون ضمير الفصل مطابقاً في العادة للمبتدأ في العدد والجنس والشخص كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾(٩٢)، وقوله عز اسمه: ﴿فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾(٩٣)، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾(٩٤). وقد نصّ ابن عصفور على ضرورة المطابقة هذه فقال: "وينبغي أن يكون الضمير في الفصل على حسب الأوّل من غيبة أو خطاب أو تكلم؛ فإنّ فيه ضرباً من التوكيد كما تقدّم، ولذلك استغني به عنه"(٩٥).

وقد جوز الفارسي في أحد قوليه، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي الاستراباذي (٦٨٨هـ) المخالفة وعدم المطابقة، بحيث يكون الفصل غائباً بعد حاضر قائم مقام الغائب كما في قول جرير:

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا(٩٦)

حيث فصل بين المفعول الأول، وهو ضمير المتكلم في "يراني" وبين المفعول الثاني وهو "المصاب" بـ "هو" مع أنه ليس من جنس المتكلم.

وقد خرّج هذا البيت على تقدير مضاف محذوف، فكأن الأصل فيه هو: يرى مصابي هو المصاب، ثم حذف المضاف وهو "مصاب" الأوّل، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو ضمير المتكلم فحكم له بحكم ما قام مقامه، ومن ثم عومل معاملة الغائب، قال أبو علي الفارسي: "ويجوز أنّ التقدير في "يراني": يرى مصابي أي مصيبتي وما نزل بي من المصاب، كقولك: أنت أنت، ومصيبتي المصيبة، أي ما عداه جلل وهين، فيجوز على هذا التقدير أن يكون "هو" فصلاً"(٩٧).

وقد ذهب العسكري على حسب ما ذكر السيوطي إلى أنه ليس ثمة تخالف وأنّ "هو" في البيت تأكيد لفاعل "يراني" والمضاف مقدّر، والمصاب مصدر، أي يظن مصابي المصاب، أي يحقر كل مصاب دونه(٩٨).

٦ – تَعَيُّنُ الفصلية وامتناعها:

تتعين فصلية الضمير عند النحاة في موطنين:

الأول – أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب، وذلك في باب "ظن" نحو: ظننت زيداً هو القائم؛لامتناع الابتداء فيه لنصب ما بعده، وامتناع كونه مؤكداً للأوّل؛ نظراً إلى أنّ المضمر لا يؤكد به الظاهر.

الآخر – أن يليه منصوب والضمير مقرون بلام الفرق، نحو: إن كان زيد لهو الفاضل. قال سيبويه: "وقد زعم ناس أنّ "هو" ههنا صفة. فكيف يكون صفة وليس من الدّنيا عربيّ يجعلها ههنا صفة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، فهو هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب، لأنّه ليس من مواضعها عندهم، ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام"(٩٩).

وينسحب هذا الحكم على الضمير في باب "ظنّ" أيضاً نحو: "إن ظننت زيداً لهو الفاضل" لامتناع الابتدائية. قال سيبويه: "وإنما كان الفصل في "أظنّ" ونحوها؛ لأنه موضع يلزم فيه الخبر، وهو ألزم له من التوكيد؛ لأنّه لا يجد منه بدّاً"(١٠٠).

وفي المقابل تتعين الاسمية وتمتنع الفصلية على رأي سيبويه وجمهور النحاة إذا ما وقع الضمير بعد مفعول "ظننت" ووقع بعده مرفوع نحو: ظننت زيداً هو القائم، وظننتك أنت القائم، أو إذا ما وقع بعد نكرة غير مشبهة للمعرفة في باب "ظن" قال سيبويه: "هذا باب لا تكون "هو" وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: "ما أظنّ أحداً هو خير منك"، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك، وما إخال رجلاً هو أكرم منك، لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة... فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنّها معرفة فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة"(١٠١).



هذا، والاجتهادات بشأن ما يسمى بـ "ضمير الفصل"؛ حقيقته، ووظيفته، وطبيعة التركيب الذي يرد فيه... كثيرة ومتضاربة أحياناً.

ب – المقاربة اللسانية

وبعد هذا العرض العام لضمير الفصل وأحكامه وخصائصه، نقول إن كل الأحكام والنتائج التي توصل إليها القدماء بشأن هذا النوع من الضمائر وخاصة البصريين مردودة ومرفوضة، نظراً إلى أنها قائمة على مقدمة باطلة، فحجتهم داحضة، والأساس الذي اعتمدوا عليه هشّ أوهى من بيت العنكبوت، ألا وهو الاعتقاد بأن الغرض من ضمير الفصل المقحم بين المبتدأ والخبر هو التمييز، أو إزالة إمكانة اللبس بين الخبر والتابع. وكل هذه أوهام لا وجود لها إلا في أذهان القدماء فقط، وليس لها وجود البتة على أرض الواقع اللغوي.

وكل هذه الأفكار والمعتقدات ناجمة في الواقع عن المنهج المعياري الذي تبناه القدماء الذي جعلهم يولون اللغة المكتوبة الأولويّة وجلّ الاهتمام، وجعلهم ينظرون إلى اللغة المنطوقة على أنها ثانوية؛أي تابعة للّغة المكتوبة، وهذا ما جرى به العرف والعادة لدى الفيلولوجيا التقليدية أو الكلاسيكية شرقاً وغرباً على حد سواء.

ولكن، مع مطلع القرن العشرين، وظهور اللسانيات الوصفية الحديثة على يد سوسير (١٩١٣م) أعيدت الأمور إلى نصابها الحقيقي، فأعيد الاعتبارإلى اللغة المنطوقة، ومن ثم نودي بأولويتها على اللغة المكتوبة، واعتبرت هي الأكثر أهمية، والأولى – من ثم – بالدراسة لاعتبارات كثيرة(١٠٢)؛ وذلك لأنّ طبيعة اللغة تتخذ صورة سمعية منطوقة في الأساس، ومن مزايا النطق أنه يكاد "يكون مطابقاً للموجودات كلّها كمطابقة العدد للمعدودات. والدليل على ذلك كثرة اللغات واختلاف الأقاويل وفنون تصاريف الكلام مما لا يبلغ أحد كنه معرفتها إلا الله عز وجل"(١٠٣)ومن هنا كان الوسط السمعي هو الوسيلة الطبيعية للغات الإنسانية، وهناك في الواقع أولوية تاريخية وبنيوية ووظيفية وربما بيولوجية للكلام على الكتابة(١٠٤).

إن اللغة المكتوبة لا تزيد على كونها وسيلة لنقل اللغة من بعدها الزمني إلى البعد المكاني، بتحويلها من ظاهرة نطقية سمعية إلى ظاهرة بصرية مرئية. وإذا كانت اللغة المنطوقة رمزاً اعتباطياً للفكر، فإن اللغة المكتوبة رمز اعتباطي للغة المنطوقة، وعليه، فهي رمز للرمز، أي هي رمز من الدرجة الثانية، ومن ثمّ كانت ثانوية بالنسبة إلى اللغة المنطوقة، جاء في رسائل إخوان الصفا: "واعلم أنّ الحروف الخطيّة إنما وضعت سمات ليستدل بها على الحروف اللفظية، والحروف اللفظية وضعت سمات ليستدل بها على الحروف الفكرية، والحروف الفكرية هي الأصل "(١٠٥).

وما دام الأمر كذلك فمن الخطأ الجسيم الاعتقاد بأنّ اللغة المكتوبة تعدّ ممثلاً أميناً للغة المنطوقة، فعلى عكس ما يتصور الكثيرون فإنّنا لا نكتب كما نتكلّم؛ فأقلّ الناس ثقافة يشعرون أنّهم – وبمجرد وضع أيديهم على القلم – يستعملون لغة خاصة، غير اللغة المنطوقة. والسبب في ذلك واضح تماماً، فاللغة المنطوقة حية تتطوّر دون توقف، أما اللغة المكتوبة فمحافظة بطبعها تنزع إلى الثبوت على حالها لا تتغير؛ لأنها مجرّد تمثيل مشخّص للّغة المشتركة كما قنّنها النحاة، ولذا فهي لا تتطور بنفس السرعة التي تتطور بها اللغة المنطوقة، ومهما حاولنا جعل هذا الكساء مرناً مطابقاً لحنايا الجسم الذي يكسوه فإنه لن يتأتّى لنا بحال من الأحوال أن نجعله ينمو بنمو الجسم؛ لأنه شيء ميت يغطّي كائناً حياً(١٠٦).

بعد هذا نقول: إنّ الاعتقاد بأنّ وجود الضمير في جملة مثل: "محمد هو الأمين" الغرض منه رفع احتمال اللبس بين الخبر والنعت فيما لو قلنا: "محمد الأمين" اعتقاد باطل، وهو بدعة لغوية، أو هو تكتيك لغوي قائم على أساس اللغة المكتوبة الميتة، ومن المعروف أن اللغة المكتوبة قناع تتستر خلفه اللغة، إنها تقيم بيننا وبين اللغة حجاباً يمنعنا من رؤيتها كما هي. أما في اللغة المنطوقة الحية التي ينبغي لها أن تكون الأساس في الدراسة والوصف فليس هناك أي مجال للّبس أو الخلط بين الخبر والنعت، أو بين الخبر والتابع عموماً؛ وذلك لأنّ التنغيم

في اللغة المنطوقة يوضّح تماماً، وبدون أي لبس، ما إذا كنا بصدد جملة تامة، أو جملة ناقصة. وهذه وظيفة يضطلع بها التنغيم في اللغات كافّة؛ لذا فهو يستخدم كوسيلة لرسم الحدود بين التراكيب اللغوية[١٠٧]. فالجملة التامة مبنىً ومعنىً المكوّنة من مسند إليه ومسند مثل: محمد المجتهد، تنتهي عادة بتنغيم هابط falling tone (↘)، ورمزه في الكتابة النقطة (.) وبهذا النوع من التنغيم يعرف السامع أو المخاطب أنّ المتكلم قد نطق جملة تامة، وأنّ الفائدة قد تمت، وليس هناك ما ينتظر، أو يتوقّع، ويعرف تلقائياً "أنّ" المجتهد" خبر لا نعت، وأنّ التركيب تركيب نحويّ لا مركزيّexocentric، أي جملة تامة[١٠٨]. قال الدكتور كمال بشر: "والقاعدة أن تأتي الوقفة الكاملة مصاحبة بنغمة هابطة، دليلاً على تمام الكلام، ورمزها في الكتابة النقطة (.) وهذه هي الحال في الجمل والتراكيب التقريرية"[١٠٩].

أما الجملة الناقصة فتنتهي عادة بتنغيم صاعد rising tone (↗)[١١٠]، ورمزه في الكتابة الفاصلة (،) وعليه فعندما ننطق التركيب السابق منتهياً بتنغيم صاعد هكذا: محمد المجتهد، (↗) يعرف السامع تلقائياً أنّ ما نطق لا يشكّل جملة تامة وأنّ هناك تتمة أو تكملة منتظرة، لا بدّ منها كي تتم الفائدة، وتكتمل الجملة، وعن طريق هذا التنغيم يعرف السامع تلقائياً أنّ "المجتهد" ليس هو الركن الثاني للجملة وإنّما هو مجرد تابع أو نعت وأنّ التركيب "محمد المجتهد" تركيب نحوي مكوّن من تابع ومتبوع، أي تركيب مركزيّ endocentric[١١١]، رأسه أو نواته "محمد" وأنّ "المجتهد" هو ذيله، أي مجرّد تابع أو مقيد له. وعلى هذا يعدّ من المنسوخ علمياً ما ذهب إليه وليم رايت "Wright" من أنّ تراكيب مثل: "محمد رسول الله" و"ذلك الفوز العظيم" و"عليّ وليّ الله، ... يمكن أن تجعل المرء يتشكّك بشأنها ما إذا كانت جملة تامة، أو أنّها مجرد ركن مركب لجملة ما[١١٢].

وعلاوة على ما تقدم ففي النطق هناك إمكانة لسكتة pause خفيفة بين المبتدأ

والخبر إذا كانا معرفتين، وبخاصة إذا كان الخبر محلّى بأل، في حين لا مكان للوقفة أو السكتة بين النعت ومنعوته[١١٢].

نخلص من هذا إلى القول: إنه في اللغة المنطوقة لا مجال لحصول أي لبس بين الخبر والتابع، وإنما يحصل اللّبس في اللّغة المكتوبة الميتة. ومع ذلك فحتّى في اللغة المكتوبة يستعان عادة بعلامات الترقيم للإشارة إلى القيم النحوية والتركيبية، فالنقطة علامة على انتهاء الجملة واكتمال الفائدة، والفاصلة علامة على عدم الاكتمال، وعدم انتهاء الجملة، فالنقطة والفاصلة علامتان حدوديتان؛ خطيتان بصريتان تقومان بوظيفة العلامتين الصوتيتين السمعيتين؛ التنغيم الهابط، والتنغيم الصاعد، فتميزان من ثمّ بين التراكيب المركزية، والتراكيب غير المركزية.غير أنّ علامات الترقيم التي منها النقطة والفاصلة تظل في أحسن الأحوال وسائل غير مباشرة وناقصة لجبر النقص الذي يعرو اللغة المكتوبة.

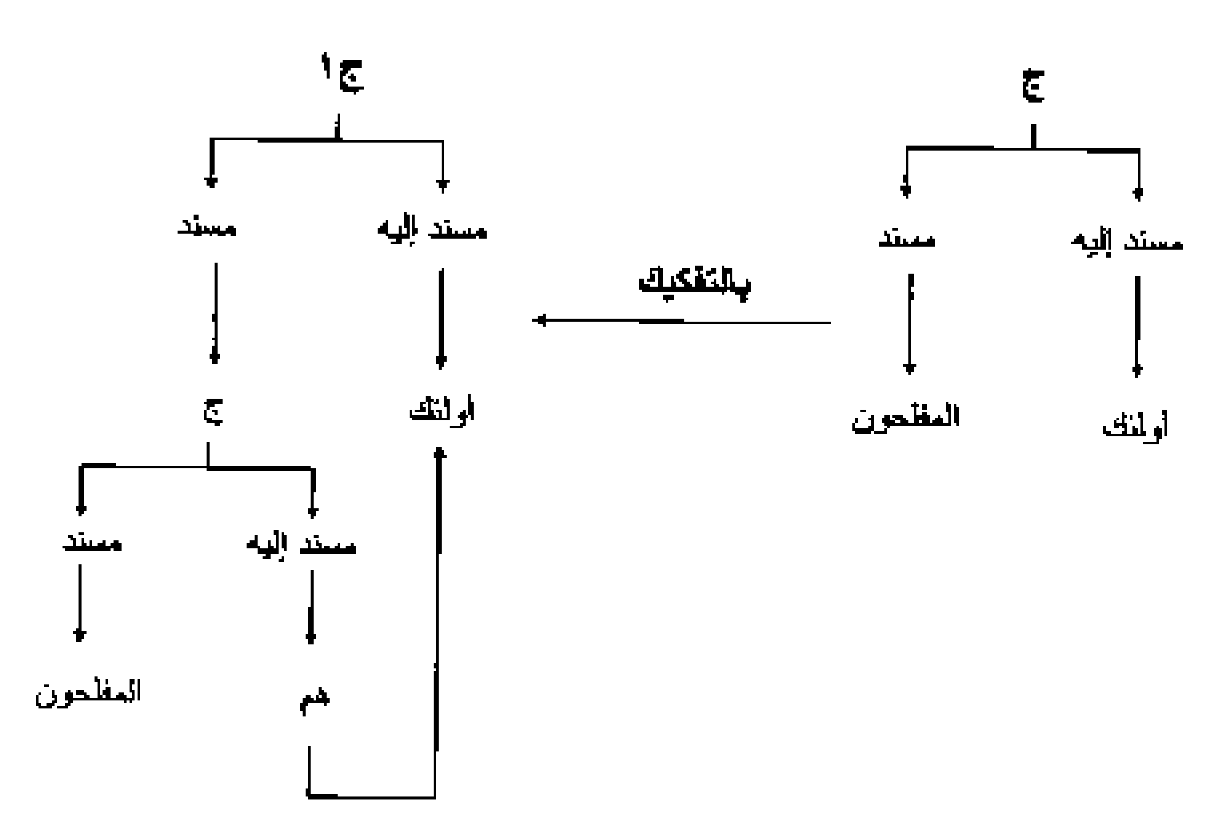
وعليه، فمن ناحية علمية خالصة نرى أنّ كل ما قاله القدماء عن هذا الصنف من الضمائر من حيث الوظيفة وسائر المواصفات الأخرى التي بنوها على ذلك، يعدّ شريعة منسوخة؛ لأنه قائم على أساس وهمي اعتباطي لا وجود له على أرض الواقع اللغوي، وأن ما يسمونه بضمير الفصل لا علاقة له بكل هذا الذي ذكروه، وأنه من ثم مجرد ضمير غيبة عادي ناجم – كما بينا في ما يسمى بضمير الشأن – عن عملية تحويل قوامها:

١ – إما التفكيك إلى اليمين:

٢ – وإما مجرد عملية مخالفة صرفية، قوامها استبدال الضمير بالاسم الظاهر.

وتطبيقاً على ذلك لو أخذنا جملة مثل "أولئك هم المفلحون" لا نتردد في القول بأن أصلها على حسب الطريقة الأولى (أي التفكيك) هو "أولئك المفلحون" وأما على أساس الطريقة الأخرى (المخالفة الصرفية) فأصلها هو: أولئك أولئك المفلحون.

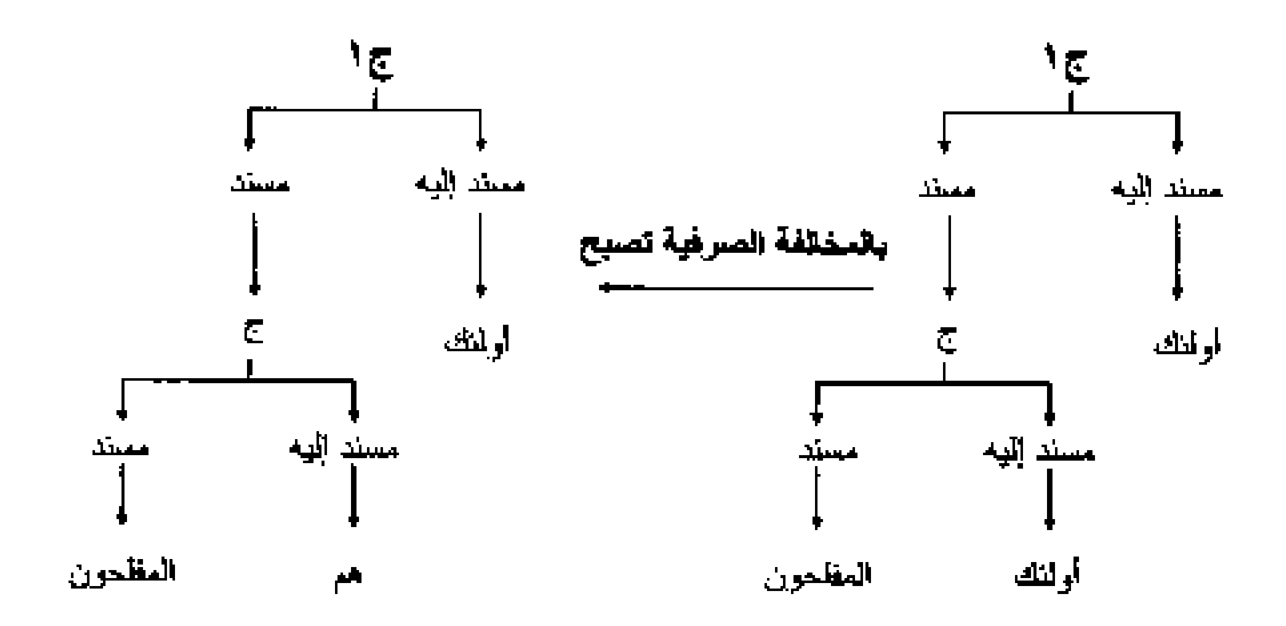
وبالتفكيك إلى اليمين تتحول الجملة "أولئك المفلحون" إلى "أولئك هم المفلحون" فتحولت الجملة بذلك من بسيطة إلى مركبة، وتحول المسند من مفرد إلى جملة، هكذا:



ونظراً إلى أنّ الألفاظ قوالب للمعاني فإنه يترتب على ذلك قوّة في المعنى بناءً على القاعدة التي تقول: زيادة المبنى زيادة في المعنى، وعليه، فإلى جانب التغيير في حجم التركيب وكميته لفظياً يحصل بشكل موازٍ تغيير في المعنى أيضاً فمعنى "أولئك هم المفلحون" أقوى بكثير من معنى "أولئك المفلحون".

أما على أساس الطريقة الأخرى، أي المخالفة الصرفية، فالتحويلات تعمل على جملة مركبة أصلاً أي "أولئك أولئك المفلحون".

وبالتحويل إلى ضمير تصبح الجملة: "أولئك هم المفلحون". فالضمير "هم" هاهنا، وفي الحالة السابقة إنما يشير إلى اسم الإشارة "أولئك" ولا يكون للتحويل هاهنا أثر في حجم الجملة أو كميتها، ذلك لأنها مركبة قبل التحويل وبعده هكذا.



إن عملية التحويل لم تؤثر في طبيعة التركيب، وإنما التأثير حصل في ناحيتين:

١ – الناحية اللفظية، وقوامها الخفة اللفظية عن طريق التخلص من نطق كلمة واحدة مرتين.

٢ – الناحية المعنوية، وقوامها القوة في المعنى الناجم عن الإبهام والإجمال الذي يكتنف ضمير الغيبة.

وقد يشكل الأمر بعض الشيء وذلك في الحالات التي يأتي فيها ضمير الرفع بعد ضمير النصب في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾(١١٤) و﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾(١١٥) أو مجيء ضمير الغيبة بعد ضمير المتكلم كما في التوراة من نحو: "أنا هو الرَّبّ إلهك"(١١٦) و"أنا هو الطريق"(١١٧). ولكنّ هذا من السهل جداً تفسيره وتخريجه.

فبالنسبة "لأنني أنا الله" تفسر بأنّ الأصل هو: "إنني الله" ثم بعملية تفكيك إلى اليسار تصبح "إنني أنا الله" وهناك إمكانة أخرى لأن تكون: "إنني إياي الله"، فمن خصائص التفكيك يساراً كان أو يميناً أنّه لا يشترط فيه التطابق الإعرابي بين المكان الهدف والمكان المصدر"(١١٨)، ففي جملة مثل: "أكرمت زيداً" بالتفكيك إلى اليمين نحصل على: زيداً أكرمته، وزيدٌ أكرمته، وبالتفكيك إلى اليسار نحصل على: أكرمته زيداً، وأكرمته زيدٌ.

ثم بالمخالفة يتحول التركيب: "إنني أنا الله" إلى "إنه أنا الله" باستبدال

ضمير الغيبة بضمير المتكلم، لتحقيق الفخامة والقوة في المعنى، والتنويع الأسلوبي بالانتقال من الحضور إلى الغيبة.

ولا يخرج ضمير الغيبة في المثالين الأخيرين أي: "أنا هو الربّ إلهك" و"أنا هو الطريق" عن كونه عملية تحويل قوامها المخالفة الصرفية باستبدال ضمير الغيبة بضمير المتكلم، فالأصل كما نرى هو: "أنا أنا الربّ إلهك" و"أنا أنا الطريق" وبالمخالفة حققنا غرضين: لفظي قوامه الخفة بتجنب تكرير الكلمة الواحدة، والتنويع الأسلوبي بالخروج من تكلم، تكلم، إلى غيبة، تكلم.

ثم لا يخفى – بَعْدُ – الأثر المعنوي الذي يسببه الإبهام الذي يكتنف ضمير الغيبة. هذا وقد زعم وليم رايت Wright أن إقحام ضمير الغيبة بعد ضمائر التكلم والخطاب هو عمل كلاسيكي متأخر، أما فليشر Fleischer فيراه حادثاً في فترة ما بعد الكلاسيكية[١١٩].

هوامش المبحث الثاني

١ – القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ٥.

٢ – Wright.W. A **Grammar of the Arabic Language**. 3rd Edition, Vol. 2, Cambridge, The University Press, 1981. P.259.

٣ – الرضي الاسترابادي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي على الكافية**، جـ٢، بنغازي، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م، ص٤٦٥.

٤ – سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ط٢، جـ٢، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م، ص٢٨٧.

٥ – المرجع السابق ٢/٢٨٨.

٦ – ابن السراج، محمد بن سهل، **الاصول في النحو**، ط١، جـ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م، ص١٢٥.

٧ – الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، ط٢، جـ٢، دولة الكويت، ١٩٨١م، ص٣٢٢.

٨ – ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح الجمل**، جـ٢، بغداد، ١٩٨٢م، ص٦٥.

٩ – ابن السراج، **الاصول في النحو** ٢/١٢٥.

١٠ – الرضي الاسترابادي، شرح **الكافية** ٢/٤٥٦. وانظر أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط١، جـ٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م، ص٩٥١.

١١ – ابن عصفور، **شرح الجمل** ٢/٦٥.

١٢ – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط١، جـ١، دولة الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م، ص٢٢٦.

١٣ – قال ابن برهان: "النحويون جنس تحته ثلاثة أنواع: مدنيون، كوفيون،بصريون" انظر:ابن برهان، ابو القاسم عبد الواحد بن علي،

شرح اللمع، ط١، دولة الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤م، ص١.

١٤ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥١. وانظر السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٦.

١٥ – ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط٢، جـ٢، بيروت، دار الفكر، ١٩٦٩م، ص٥٤٩.

١٦ – السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٦.

١٧ – ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصل، جـ١، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢م، ص٤٧١.

١٨ – ابن عصفور، شرح الجمل ٢/٦٥، ٦٦. وانظر السيوطي، همع الهوامع، ١/٢٣٦.

١٩ – ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٧١.

٢٠ – هي المسألة رقم (١٠٠) انظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط٣، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٥م .

٢١ – سيبويه، الكتاب ٢/٣٩٧.

٢٢ – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٢/٤٦١.

٢٣ – ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، طبع الأميرية، جـ١٤، القاهرة، ١٣١٦ – ١٣٢١هـ . وانظر جبر، محمد عبد الله، الضمائر في اللغة العربية، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣م، ص ١٢٩.

٢٤ – الأنباري، الإنصاف، مسألة رقم (١٠٠).

٢٥ – المرجع السابق.

٢٦ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٨. وانظر السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٧.

٢٧ – الانباري، الإنصاف، مسألة رقم (١٠٠).

٢٨ – المرجع السابق.

٢٩ – الرضي الاستراباذي شرح الكافية ٢/٤٦٣

٣٠ - سيبويه، **الكتاب** ٢/ ٣٩٠.

٣١ - ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصل** ١/ ٤٧٠.

٣٢ - المرجع السابق.

٣٣ - السيوطي، **همع الهوامع** ٢/ ٢٨٦.

٣٤ - سيبويه، **الكتاب** ٢/ ٣٨٩.

٣٥ - المرجع السابق.

٣٦ - ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، **الأمالي النحوية**، ط١، جـ٤، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م، ص١٠١.

٣٧ - القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ٥.

٣٨ - الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ط٨، جـ١، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧م، ص١٤٦.

٣٩ - القرآن الكريم، سورة الصافات، آية ١٧٣.

٤٠ - القرآن الكريم، سورة الزخرف، آية ٧٦.

٤١ - ابن الحاجب، **الأمالي النحوية** ٤/ ١٠٥.

٤٢ - الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات**، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م، ص ٥٧١.

٤٣ - براجشتراسر، جوتلف، **التطور النحوي للغة العربية**، القاهرة، مكتبة الخانجي، والرياض، مكتبة الرفاعي، ١٩٨٢م، ص ١٣٦.

٤٤ - الرضي الاستراباذي، شرح **الكافية** ٢/ ٤٥٧.

٤٥ - سيبويه، **الكتاب** ٢/ ٣٨٩.

٤٦ - الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، ط٢، جـ٣، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٠م، ص٢٩٩.

٤٧ – الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، ط٢، جـ١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ص٤٩٣.

٤٨ – القرآن الكريم، سورة غافر، آية ٢١.

٤٩ – سيبويه، الكتاب ٢/٣٩٢.

٥٠ – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، ط١، جـ٢، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م، ص٢٤٨.

٥١ – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ٢/٤٥٩. وانظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، الإتقان في علوم القرآن، ط٣، جـ٢، القاهرة، دار التراث، ١٩٨٥م، ص٢٨٥.

٥٢ – العكبري، أبو البقاء، عبدالله بن الحسين، التبيان في شرح الديوان، ط٢، جـ٢، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٧م، ص١٠٧٣.

٥٣ – القرآن الكريم، سورة البروج، آية ١٣.

٥٤ – القرآن الكريم، سورة فاطر، آية ١٠.

٥٥ – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ٢/٤٥٩ – ٤٦٠.

٥٦ – القرآن الكريم، سورة النجم، آية ٤٣ – ٤٤.

٥٧ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٢.

٥٨ – القطامي، عمير بن شييم، ديوان القطامي، ط١، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٠م، ص ٣١، وانظر: سيبويه، الكتاب ٢/٢٤٣.

٥٩ – الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، ط١، جـ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٢م، ص٢٣٩.

٦٠ – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٢/٤٥٩. وانظر أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٦.

٦١ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٦. وانظر السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٨.

٦٢ – القرآن الكريم، سورة النحل، آية ٩٢.

٦٣ – الفراء، معاني القرآن ٢/١١٣.

٦٤ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٦. وانظر البحر المحيط ٥/٢٤٧.

٦٥ – ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/٥٤٧، وانظر ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المساعد على تسهيل الفوائد، ط١، جـ١، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢م، ص١٢١.

٦٦ – القرآن الكريم، سورة هود، آية ٧٨.

٦٧ – أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، البحر المحيط، ط٢، جـ٥، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ص٢٤٧.

٦٨ – الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، البيان في غريب إعراب القرآن، جـ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ص٥. وانظر أبو حيان، البحر المحيط ٥/٢٤٧.

٦٩ – سيبويه، الكتاب ٢/٣٩٦ – ٣٩٧.

٧٠ – المرجع السابق ٢/٣٩٧.

٧١ – المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، جـ٤، بيروت، عالم الكتب، دت، ص١٠٥.

٧٢ – الزجاج، معاني القرآن ٣/٦٧.

٧٣ – المرجع السابق ٢/٦٨.

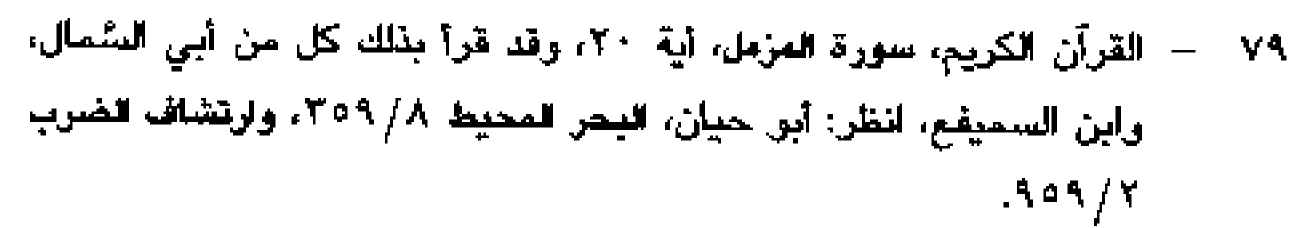
٧٤ – ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، ط٢، جـ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠، ص٣٥٩.

٧٥ – أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٩٥٩.

٧٦ – سيبويه، الكتاب ٢/٣٩٢ – ٣٩٣.

٧٧ – الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ط٢، جـ٢، دولة الكويت، ١٩٨١م، ص٣٢١.

٧٨ – سيبويه، الكتاب ٢/٣٩٢.



٧٩ – القرآن الكريم، سورة المزمل، آية ٢٠، وقد قرأ بذلك كل من أبي السمال، وابن السميفع، انظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ٨/٣٥٩، وارتشاف الضرب ٢/٩٥٩.

٨٠ – القرآن الكريم، سورة الكهف، آية ٣٩. وهذه قراءة عيسى بن عمر، انظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/١٢٣.

٨١ – ورد الحديث في مسند الإمام أحمد، انظر: ابن حنبل، أحمد، **مسند الإمام أحمد**، ط١، جـ٨، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٥م، ص٣٥٠، ورقم الحديث هو ٨٥٤٣، وانظر سيبويه، **الكتاب** ٢/٣٩٣.

٨٢ – ابن ذريح، قيس، **ديوان قيس لبنى**، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٩٨م، ص ٤٦، وانظر سيبويه، **الكتاب** ٢/٣٩٢.

٨٣ – الرضي الاستراباذي، شرح **الكافية** ٢/٤٦٠.

٨٤ – ابن عقيل، **المساعد** ١/١٢٢.

٨٥ – القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ٨٥.

٨٦ – القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ٩٦.

٨٧ – الفراء، معاني القرآن ١/٥٠ – ٥١.

٨٨ – المرجع السابق ١/٥١

٨٩ – المرجع السابق.

٩٠ – أبو حيان، ارتشاف **الضرب** ٢/٩٥٦.

٩١ – المرجع السابق.

٩٢ – القرآن الكريم، سورة طه، آية ١٤.

٩٣ – القرآن الكريم، سورة المائدة، آية ١١٨.

٩٤ – القرآن الكريم، سورة يوسف، آية ٩٨.

٩٥ – ابن عصفور، شرح **الجمل** ٢/٦٨.

٩٦ – جرير بن عطية، ديوان جرير، بيروت، دار صادر، ١٩٦٤م، ص ٢١.

٩٧ – أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، إيضاح الشعر، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، دار العلوم والثقافة، ١٩٨٧م، ص ٢٤٤. وانظر ابن عصفور، شرح الجمل ٢/٦٨.

وابن مالك، شرح التسهيل ١/١٦٨. والرضي الاستراباذي، شرح الكافية ٢/٤٥٦.

٩٨ – السيوطي، همع الهوامع ١/٢٣٧.

٩٩ – سيبويه، الكتاب ٢/٣٩٠.

١٠٠ – المرجع السابق ٢/٣٨٨.

١٠١ – المرجع السابق ٢/٣٩٥.

١٠٢ – الشايب، فوزي حسن، محاضرات في اللّسانيات، ط١، عمّان، وزارة الثقافة، ١٩٩٩م، ص ١٦.

١٠٣ – إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا، جـ١، بيروت، دار صادر، دت، ص٣٩١.

١٠٤ – الشايب، محاضرات، ص٤٦ – ٤٧.

١٠٥ – إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا ١/٣٩٣.

١٠٦ – فندريس، جوزيف، اللغة، ط١، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م، ص٤٠٨.

١٠٧ – الشايب، محاضرات، ص ٢٥٧.

١٠٨ – Bloomfield, **Language**. 12th Impression, London, George Allen and Unwin ltd. Ltd. 1973, P. 194.

وانظر: الشايب، محاضرات، ص ٣٥٢.

١٠٩ – بشر كمال، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص٥٥٥.

١١٠ – الشايب، محاضرات، ص ٢٥٧.

١١١ – Bloomfield, **Language**. P. 194.

وانظر: الشايب، محاضرات، ص ٣٥٢.

١١٢ – Wright. **A Grammar**, Vol. 2, PP. 264, 265.

١١٣ – بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٥٥٧، ٥٥٨.

١١٤ – القرآن الكريم، سورة طه، آية ١٤.

١١٥ – القرآن الكريم، سورة النمل، آية ٩.

١١٦ – Wright, **A Grammar**, Vol 2, P.259

١١٧ – المرجع السابق.

١١٨ – الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، د.ت، ص ١٤١.

١١٩ – Wright. **A Grammar**, Vol. 2, P. 259. Footnote 1.

النتائج

لقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١ - ضرورة المراجعة المستمرة للجهود النحوية السابقة في ضوء المعطيات اللسانية الحديثة لتنمية العناصر الإيجابية فيها، وتطويرها والتخلص مما لا يرتبط منها بالواقع اللغوي ولا ينسجم مع متطلبات الدقة العلمية والموضوعية.

٢ - إن المأزق الحقيقي في الدراسة النحوية التقليدية ناجم عن سيطرة التفكير المنطقي على النحاة وانطلاقهم غالباً من مفاهيم وتصورات معدة سلفاً سابقة لأي وصف لغوي حقيقي.

٣ - اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة شيئان مختلفان تماماً، ومن ثم لا يجوز بحال من الأحوال أن نعمم أحكام اللغة المكتوبة على اللغة المنطوقة، كما فعل النحاة مع ضمير الفصل.

٤ - ضميرا الشأن والفصل ضميرا غيبة عاديان، ولا علاقة لهما بما سموه الشأن ولا بمسألة الفصل بين الخبر والنعت أو بين الخبر والتابع.



المصادر والمراجع

١ – أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، شرح أحمد شاكر، ط١، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٥.

٢ – الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١.

٣ – إخوان الصفا، رسائل **إخوان الصفا**. دار صادر، بيروت، د.ت.

٤ – الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، بيروت، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، د.ت.

٥ – الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد.

– **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٥م.

– **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

٦ – برجشتراسر، جوتلف، **التطور النحوي للغة العربية**، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢.

٧ – بشر، كمال.

– **دراسات في علم اللغة**، القسم الثاني، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.

– **علم الأصوات**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

٨ – ابن برهان، أبو القاسم عبد الواحد بن علي، **شرح اللمع**، تحقيق: فائز فارس، ط١، دولة الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤م.

٩ – بروكلمان، كارل، **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤.

١٠ – البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، والهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩ – ١٩٨٦.

١١ – أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في شرح الديوان، تحقيق: علي محمد البيجاوي، ط٢، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٧.

١٢ – أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تصحيح عدنان درويش، ومحمد المصري، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢.

١٣ – التبريزي، أبو زكريا، يحيى بن علي، شرح ديوان الحماسة، ط١، بيروت، دار القلم، د.ت.

١٤ – التهانوي، محمد علي بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.

١٥ – ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٠.

١٦ – جبر، محمد عبد الله، الضمائر في اللغة العربية، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣.

١٧ – الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، إخراج وتعليق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٤.

١٨ – جرير بن عطية، ديوان جرير، بيروت، دار صادر، ١٩٦٤.

١٩ – ابن جني، أبو الفتح عثمان.

– الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، د.ت.

– اللمع في العربية، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٩.

٢٠ – ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان.

– الأمالي النحوية، تحقيق: هادي حسن حمودي، ط١، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥.

- **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢.

٢١ – أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف.

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨.

- **البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملائه، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.

٢٢ – ابن ذريح، قيس، **ديوان قيس لبنى**، تحقيق: عفيف نايف حاطوم، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٩٨م.

٢٣ – ذو الرمة، غيلان بن عقبة، **ديوان شعر ذي الرمة**، مراجعة وتقديم وشرح زهير فتح الله، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥.

٢٤ – رؤبة بن العجاج، **ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)**، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، ط١، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩.

٢٥ – الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي على الكافية**، عمل يوسف حسن عمر، بنغازي، ١٩٧٨.

٢٦ – الزبيدي، أبو بكر، محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣.

٢٧ – الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السريّ، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨.

٢٨ – الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق.

- **الجمل**، تحقيق: علي الحمد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤.

- **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ١٩٨٣.

٢٩ – الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ط٨، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٧.

٣٠ – السامرائي، إبراهيم، **المدارس النحوية، أسطورة وواقع**، ط١، عمان، دار الفكر، ١٩٨٧.

٣١ – ابن السراج، محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

٣٢ – السكري، أبو سعيد، الحسن بن الحسين، **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار فراج، ومراجعة محمود شاكر، القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥.

٣٣ – سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الجزء الأول، دار القلم، ١٩٦٦، الجزء الثاني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨، والجزآن الثالث والرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ١٩٧٥.

٣٤ – ابن سيده، علي بن إسماعيل، **المخصص**، القاهرة، بولاق، طبع الأميرية، ١٣١٦ – ١٣٢١هـ.

٣٥ – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال.

- **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، القاهرة، دار التراث، ١٩٨٥.

- **شرح شواهد المغني**، بيروت، إشراف لجنة التراث العربي، منشورات دار مكتبة الحياة. د.ت.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥.

٣٦ – الشايب، فوزي حسن، **محاضرات في اللسانيات**، ط١، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٩.

٣٧ – ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢.

٣٨ – الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣.

٣٩ – عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ١٩٨٢.

٤٠ – ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح الجمل، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢.

٤١ – ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل، بركات، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢.

٤٢ – أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد.

– إيضاح الشعر، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، دار العلوم والثقافة، ١٩٨٧.

– المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ١٩٨٧.

– المسائل العسكريات، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط١، بغدادي، ١٩٨١.

٤٣ – الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات، واللغة العربية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، دت.

٤٤ – الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: علي النجار، وأحمد نجاتي، ط٢، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٠.

٤٥ – الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، تقديم وشرح: مجيد طراد، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٢.

٤٦ – فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصّاص، ط١، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٠.

٤٧ – القطامي، عمير بن شييم، ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٠.

٤٨ – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله.

– شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠.

– شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.

– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

٤٩ – المبرِّد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

٥٠ – ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

٥١ – ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

٥٢ – الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٢.

٥٣ – ناصف، علي النجدي، المدارس النحوية، تعريف ونقد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٢٥، القاهرة، ١٩٦٩.

٥٤ – ابن النديم، محمد بن إسحاق بن يعقوب، الفهرست، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت.

٥٥ – ابن هشام، عبد الله بن يوسف.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٩٦٩.

– شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٠، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٥.

٥٦ – الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب النزول، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

٥٧ – ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المتنبي، د.ت.

58 - Bloomfield, L. **Language**, 12th Impression, George Allen and Unwin ltd. London, 1973.

59 - Wright. W. A **Grammar of the Arabic**. Language. 3rd Edition, the University Press, Cambridge, 1981.

مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧



الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw
عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069